

ISSN 0258 - 1094



مجلة

مَجَلَّةُ  
مَجْمُوعَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَدَبِيَّةِ

مجلة علمية محكمة تُنشر في شهر ربيع الأول في السنة العربية

العدد الثاني والأربعون

العدد الخامس والتسعون

ربيع الآخر ١٤٤٠هـ - كانون الأول ٢٠١٨م

## إشكالية اللفظ التابع في ظاهرة الإلتباع اللفظي بين الوجود والعدم

د. ميثم محمد علي<sup>(\*)</sup>

### الملخص

يسعى هذا البحث إلى الكشف عن حقيقة الألفاظ التابعة: أتجيء منفردة في كلام العرب أم أنها تجيء لأجل لفظ آخر يتكئ عليها لتأكيد معناه. وقد وقف البحث على مجموعة من الألفاظ التابعة فرصدها في معجمات الألفاظ وغيرها من كتب اللغة من أجل تبين القول فيها: أتكون مستقلة أم تابعة لما قبلها. وكان التركيز على الألفاظ التابعة لأنها موضع الإشكال خلافاً للألفاظ المتبوعة التي لا يختلف في استعمالها حين تجيء منفردة. والألفاظ التابعة التي تناولها البحث هي (أديد) و(بسن) و(ضب) و(عيمان) و(لاغب) و(لائب) و(ليطان) و(مقر) و(نبيث) و(نفرية) و(نافه) و(نائع). وقد وصل البحث إلى نتائج منها:

- الراجح أن تكون أول صور الإلتباع في كلام العرب هو ما كان واقعاً بتغيير حرف واحد في اللفظ التابع.
- هناك ألفاظ تابعة جاءت في كلام العرب، ويصدق الحكم عليها أنها تابعة مطلقاً؛ لأنها لا يُنطقُ بها منفردة.
- هناك ألفاظ تابعة جاءت في كلام العرب، ولا يصدق الحكم عليها أنها تابعة عند جميع اللغويين؛ لأنها يُنطقُ بها منفردة.

<sup>(\*)</sup> الجامعة المستنصرية - قسم اللغة العربية بكلية التربية

- ربّما يكون اللُّغوي الذي قال بإتباع لفظ معين ذا دراية بأنّه مستعمل مفرداً في كلام العرب ، لكنّه قال بإتباعه؛ انسياقاً وراء الهيئة العامة التي ورد فيها اللفظ ردفاً لسابقه .
- إنّ حيرة بعض العلماء وترددهم في القطع بكون اللفظ من الإِتباع أو ليس منه تدعو إلى القول بأنّ اللغويين لم يصلوا إلى نتائج حاسمة بصدد اللفظ التّابع .
- ربّما شابه بعض أمثلة الإِتباع المشترك اللفظي في إمكانية دلالاته على أكثر من معنى ، فيكون السّياق محدّداً للمعنى المراد .
- شرعت الألفاظ التّابعة ترفد اللُّغة بألفاظ جديدة وقد اقترحنا أن نسمّي مثل هذا النّوع بالتّابع الخلاق أو المنتج .
- نبّه البحث على أنّ العربيّ جنح في ظاهرة الإِتباع إلى البعد عن تشابه الصّوتين في آخر المتبوع وأوّل التّابع .
- ربما وافق أنّ اللفظ التّابع كان مستعملاً عند العرب بمعانٍ أخرى ، وهذه الموافقة لا تقع إلّا قليلاً في كلامهم .

## **The problem of follower word (Allafth Altabee) in the linguistic follower's phenomenon between the existence and the absence**

### **Abstract**

This paper investigates the source of the phenomenon of follower words in Arabic language, whether they are original or derived from other words to support the meanings. Within this framework, a set of follower words have been investigated in the Arabic dictionaries and linguistic literature in order to clarify the independence or dependency of followers on the followed words. The focus has been given to the follower words since they were challenging subject in the literature. This is in contrast to the followed words which do not lead to misunderstanding when they used on their own. The follower words that have been studied in this paper are: Adeed, Basan, Dhab, Ayman, lagib, laib, litan, maqr, nabeeth, nefreet, nafeh, and nae'e. The paper has showed that: It is likely to derive the follower words from the original word by changing single letter; while the linguists classify standalone meaningless words as follower words, some linguists have considered some meaningful words that match followed words as followers

يسعى هذا البحث إلى كشف اللثام عن حقيقة الألفاظ التابعة التي وردت في كلام العرب، فقد كان اللغويون يذهبون فيها إلى غير مذهب من حيث وجودها منفردة، أو مجيئها لأجل لفظ آخر يتكئ عليها لتأكيد معناه. والإتباع اللفظي "هو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها ورويها إشباعاً وتأكيداً"<sup>(١)</sup>، ومن اللغويين من فرّق بين الإتباع والتأكيد، فميّز هذا من ذاك بأمرين:

أحدهما: أن الواو لا تدخل بين التابع والمتبوع، وعليه فإن ما جاء من الأمثلة على هذه الشاكلة يعدّ تأكيداً.

والآخر: أن الكلمة الثانية إذا كانت تحمل معنى في نفسها عدت في باب التأكيد لا الإتباع؛ فكأنها لم تمحض للتبعية؛ بسبب استعمالها وحدها في مواضع أخرى من كلام العرب.

وقد لخص ابن الدهان - المتوفى سنة ٥٦٩هـ - هذا الخلاف، "قال قوم: هذه الألفاظ تسمى تأكيداً وإتباعاً، وزعم أن التأكيد فيها غير الإتباع، واختلف في الفرق، فقال قوم: الإتباع منها ما لم يحسن فيه الواو؛ كقولك: (حسن بسن)، و(قبيح شقيح). والتأكيد يحسن فيه الواو، نحو قولهم: (حلّ وبلّ).

وقال قوم: الإتباع للكلمة التي لا يختص بها معنى مفرد بها، والتأكيد للكلمة التي لها معنى مفرد بها، من غير حاجة إلى متبوع"<sup>(٢)</sup>.

(١) أبو الحسين أحمد بن فارس، (ت ٣٩٥هـ)، الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشومى، بيروت، ١٩٦٤م، ص ٢٧٠، وجلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، وعليّ محمد الجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٤١٤.

(٢) أبو محمد سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان، (ت ٥٦٩هـ)، الغرة في شرح اللّمع، تحقيق: فريد عبدالعزيز الزامل، دار التدمرية، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ٩٧٣/٢.

ويُرَجَّح أن تكون صور الإِتباع التي يخالف فيها المتبوع التابع بحرف واحد هي أقدم ظهوراً في اللّغة من تلك التي يخالف فيها المتبوع التابع بأكثر من حرف، ولعلّ هذا هو ما دعا ابن الدّهان في نصّه المتقدّم إلى تقديم ما كان بحرف واحد، أي: (حَسَنٌ بَسَنٌ) على ما كان بحرفين، أي: (قَبِيحٌ شَقِيحٌ).

ويعضد ذلك أيضاً أنّ ابن قتيبة - المتوفى سنة ٢٧٦هـ - في تمثيله لكراهة تكرار اللّفظ برّمته عند العرب عند إرادة توكيده، نبّه على تغيير الحرف الواحد لا أكثر، قال: "وربّما جاءت الصّفة فأرادوا توكيدها، واستوحشوا من إعادتها ثانية؛ لأنّها كلمة واحدة، فغيّروا منها حرفاً، ثمّ أتبعوها الأولى؛ كقولهم: (عَطْشَانٌ نَطْشَانٌ)؛ كرهوا أن يقولوا: (عَطْشَانٌ عَطْشَانٌ)، فأبدلوا من العين نوناً"<sup>(١)</sup>.

وقد رأيت أنّه من المفيد الوقوف على مجموعة من هذه الألفاظ التّابعة، ورصدها في معجمات اللّغة وغيرها من الكتب، ممّا يمكن أن يعين في تبين ما يكتنفها من غموض القول بالاستقلال أو التّبعية.

وسيكون التّركيز على الألفاظ التّابعة؛ لأنّها موضع الإشكال خلافاً للألفاظ المتبوعة التي لا يُخْتَلَف في استعمالها حين تجيء منفردة، ولعلّ معجمات الألفاظ خير معين في تبيان حقيقة اللّفظ التّابع؛ فالنّظر إلى هذا اللّفظ في موضعه الذي يستأهله سيعين على معرفة حقيقة وجوده في اللّغة.

وننبّه على أنّ البحث سيُخْرِجُ خمس مجموعات من الألفاظ التّابعة زحرت بها المصنّفات التي اختصّت بهذه الظّاهرة، أو التي عُنيَتْ بإيراد أمثلة منها، هي:

(١) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلميّة، ط ٣، بيروت،

١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ٢٣٦، ٢٣٧.

أ - الألفاظ التي قيل إنها تابعة وقد وقعت الواو بينها وبين متبوعها - مع اتفاق التَّابع والمتبوع في البناء، واختلافهما في حرف واحد-؛ كما في الحديث: (إِنِّي لَا أُحِلُّهَا لِمُغْتَسِلٍ، وَهِيَ لِشَارِبٍ حَلٍّ وَبِلٍّ)<sup>(١)</sup>، وقولهم: (مَا يَخْفَى هَذَا عَلَى الْهَيْدَانِ وَالرَّيْدَانِ)<sup>(٢)</sup>، و(حَيَّاكَ اللَّهُ وَبَيَّاكَ)<sup>(٣)</sup>.

ب - الألفاظ التي قيل إنها تابعة وقد وقعت الواو بينها وبين متبوعها - مع اتفاق التَّابع والمتبوع في البناء، واختلافهما في أكثر من حرف واحد-؛ كما في قولهم: (قُبْحًا لَهُ وَشُقْحًا)<sup>(٤)</sup>، و(لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ)<sup>(٥)</sup>.

ج - الألفاظ التي قيل إنها تابعة وقد وقعت الواو بينها وبين متبوعها - مع اختلاف التَّابع والمتبوع في البناء-؛ كما في قولهم: (لَهُ الْوَيْلُ وَالْأَلِيلُ)، و(لَهُ الْوَيْلُ وَالْأَوِيلُ)<sup>(٦)</sup>.

د - الألفاظ التي قيل إنها تابعة وقد خالف فيها التَّابع المتبوع في أكثر من حرف؛

(١) أبو الطَّيِّبِ عبدالواحد بن عَلِيِّ اللُّغَوِيِّ، (ت ٣٥١هـ)، الإِتْبَاع، تحقيق: عَزَّ الدِّينُ النَّوْخِيُّ، دمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م، ص ٢٣.

(٢) الإِتْبَاع، ص ٤٦.

(٣) الإِتْبَاع، ص ٢٤، وينظر: أبو طالب المَفْضَل بن سَلْمَةَ بن عاصم، (ت ٢٩١هـ)، الفَاخِر، تحقيق: عبدالعليم الطَّحَاوي، دار إحياء الكتب العربيَّة، عيسى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م، ص ٢، وعبدالله بن مسلم المعروف بابن قتيبة، (ت ٢٧٦هـ)، أدب الكاتب، تحقيق: محمَّد طعمة الحلبي، ط ٢، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٠م، ص ٤٦، وأبو بكر محمَّد بن الحسن المعروف بابن دريد، (ت ٣٢١هـ)، جُمهرة اللُّغة، دار صادر، مصوَّرة عن طبعة حيدر آباد ١٣٥١هـ، ١٢٥٣/٤ (باب جمهرة من الإِتْبَاع).

(٤) الإِتْبَاع، ص ٥٦، وينظر: أبو عبيد القاسم بن سلام، (ت ٢٢٤هـ)، الغريب المصنف، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط ١، دار الفحاء، دمشق-بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ٤٠٩/٢.

(٥) الإِتْبَاع، ص ٣٠.

(٦) الإِتْبَاع، ص ٨، وينظر: أدب الكاتب، ص ٤٥.

كما في قولهم: (إِنَّه لَجَمِيلٌ بَكِيلٌ)<sup>(١)</sup>، و(إِنَّه لَزَمِيَّتٌ بِلِيَّتٌ)<sup>(٢)</sup>.

ح - الألفاظ التي قيل إنها تابعة وقد تعددت؛ كما في قولهم: (رَجُلٌ حَرَانٌ يِرَانٌ جَرَانٌ)<sup>(٣)</sup>، و(إِنَّه لَسَهْدٌ مَهْدٌ نَهْدٌ)<sup>(٤)</sup>، و(إِنَّه لَكَثِيرٌ بَثِيرٌ نَثِيرٌ)<sup>(٥)</sup>.

فالبحت يعنى بنوع واحد من الأمثلة، وهو الذي يرد فيه التابع غير متعدّد، وغير مفصول عن المتبوع بواو، وغير مخالف له في أكثر من حرف، كما في (شَدِيدٌ أَدِيدٌ)، و(حَسَنٌ بَسَنٌ)، و(حَبٌّ صَبٌّ)، و(صَبٌّ صَبٌّ)، و(أَيْمَانٌ عَيْمَانٌ)، و(سَاعِبٌ لَاعِبٌ)، و(خَائِبٌ لَائِبٌ)، و(شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ)، و(صَقْرٌ مَقْرٌ)، و(خَبِيثٌ نَبِيثٌ)، و(عَطْشَانٌ نَطْشَانٌ)، و(عَفْرِيَّتٌ نَفْرِيَّتٌ)، و(تَافَةٌ نَافَةٌ)، و(جَائِعٌ نَائِعٌ).

ومراد البحث أن يقف على هذا النوع من أمثلة الإتياع؛ ليدقق النظر في اللفظ التابع، أيكون فيه معنى في نفسه، أم لا يكون؟ وكان أبو عبيد - المتوفى سنة ٢٢٤هـ - يرى أن ما كان جديراً بإطلاق مصطلح الإتياع عليه هو ما انماز من سائر ألفاظ اللغة بأنه: لا يرد فيها مستقلاً غير تابع للفظ يسبقه، فهو يذهب إلى أن الإتياع "إنما سُمِّيَ إتياعاً؛ لأنّ الكلمة الثانية إنما هي تابعة للأولى على وجه التوكيد لها، وليس يُنكلم بها منفردة؛ فلهذا قيل: إتياع"<sup>(٦)</sup>.

ويمكن تشبيه اللفظ التابع - تحت هذا النوع من الإتياع ممّا ليس فيه معنى في نفسه ولا يرد وحده في اللغة - بالعربة التي يجرها حصان، أو التي تجرها سيّارة،

(١) الإتياع، ص ١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٩٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٩٦.

(٦) أبو عبيد القاسم بن سلام، (ت ٢٢٤هـ)، غريب الحديث، حيدر آباد، الهند، ١٩٦٤-١٩٦٧ م،

أو التي يجرّها قطار - أعني القطعة الرئيسة، أي: المحرّك-، فالحصان، والسيّارة، والقطار، يُشبه كل واحد منها اللفظ المتبوع، فكلاهما يجرّ تابعه إلى الجهة التي يريدّها، فالأول يسحب العربة إلى الجهة التي يريدّها قائد الحصان، أو السيّارة، أو القطار، والثاني يوجّه التابع إلى المعنى الذي يرغب المتكلم في تقويته وتأكيدّه عند المتلقّي.

وهذا المثال أراه صالحاً للأمثلة التي يكون فيها التابع غير حامل لمعنى في نفسه، ولا يجيء منفرداً في اللّغة، فكذلك العربات تبقى واقفة غير مستعملة حين تكون غير مرتبطة بحصان، أو سيارة، أو قطار؛ لأنها تظلّ لا حراك بها، فلا فائدة تُرتجى منها بغير متبوعها، وكذا الحال مع الألفاظ التّابعة التي لا تحمل معنى في نفسها؛ لأنها لا تستعمل إلا متّصلة بالمتبوع، ولولا المتبوع لمّا عُرفت في اللّغة.

وركن هذا البحث إلى ترتيب الألفاظ التّابعة بحسب التّرتيب الهجائي لها باعتبار الجذر، ونشرع في ما يأتي بإيراد الألفاظ التّابعة للنّظر في كلّ واحد منها على حدة، والخلوص إلى الرّأي الذي يمكن أن يُقال فيه:

(أديد): يرد هذا اللفظ في كلام العرب تابعاً لـ(شديد)، فقد نُقلَ عن عمرو بن كُرَيْكِرَة - وهو من رجال القرن الثّاني - أنّ العرب تقول عند وصف الشّيء بالشّدّة: "إنّه لشديدٌ أديدٌ، وهو من الأدّ. والأدّ: القوّة، إلا أنّ الأديد لا يُفرد"<sup>(١)</sup>.

ولم أجد في ما اطّلت عليه من كتب اللّغة استعمال (أديد) منفرداً<sup>(٢)</sup>.

(١) أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباري، (٣٢٨هـ)، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، دار الرّشيد للنّشر، ١٩٧٩، ٥٢/٢.

(٢) ينظر: الزّاهر، ٥٢/٢، والإتباع، ص ٤، وأبو الحسين أحمد بن فارس، (ت ٣٩٥هـ)، الإتياع والمزاوجة، تحقيق: محمّد أديب عبدالواحد جمران، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق ١٩٩٥م، ص ٦٣، وأبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٧١/٣ (أدد)، وأبو فيض محب الدّين محمّد بن مرتضى الحسيني الزّبيدي، (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس، تحقيق: عليّ شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ٣٣٢/٤ (أدد).

(بَسَنٌ): يرد هذا اللَّفْظُ في كلام العرب تابعًا لـ(حَسَنٌ)، وقد نصَّ اللُّغَوِيُّونَ على ذلك، فـ(حَسَنٌ بَسَنٌ) إِتِّبَاعٌ<sup>(١)</sup>؛ فيقال -مثلًا-: (هذا أمرٌ حَسَنٌ بَسَنٌ)، أي: مرغوب فيه؛ لأنَّ "الحُسْنَ عبارة عن كُلِّ مُبْهَجٍ مرغوب فيه، وذلك على ثلاثة أضرب: مُسْتَحْسَنٌ من جهة العقل، ومُسْتَحْسَنٌ من جهة الهوى، ومُسْتَحْسَنٌ من جهة الحِسِّ"<sup>(٢)</sup>.

ولم أجد في ما أطلعت عليه من كتب اللُّغة استعمال (بَسَنٌ) منفردة<sup>(٣)</sup>، وكان أبو حاتم السَّجِسْتَانِيّ -المتوفى سنة ٢٥٥هـ- قد سئل عن (بَسَنٌ) فقال: "ما أدري ما هو"<sup>(٤)</sup>، ولعلَّ السؤال الموجَّه إلى أبي حاتم نستنتج منه أمرين:

أحدهما: أنَّ اللَّفْظَ إذا لم يكن قد طرق أَسْمَاعُ النَّاسِ فإنَّه سيثير اهتمامهم، فيبادرون إلى السؤال عنه، فيسألون المَعْنِيَّينَ باللُّغة، وهؤلاء يسأل بعضهم بعضًا، كما فعل ابن دريد -المتوفى سنة ٣٢١هـ- حين سأل أبا حاتم عن (بَسَنٌ)<sup>(٥)</sup>، أو يكون السؤال صادرًا من المشتغل باللُّغة مباشرة حين يستوقفه اللَّفْظُ التَّابِعُ؛ لعنايته بدقائق

(١) ينظر: الغريب المصنَّف، ٤٠٨/٢، والإِتِّبَاعُ، ص ١٢، والإِتِّبَاعُ والمزاوجة، ص ١٢٥، وإسماعيل بن حمَّاد الجوهريّ، (في حدود سنة ٤٠٠هـ)، الصُّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط ٤، القاهرة ١٩٩٠م، ٢٠٧٨/٥ (بسن)، ولسان العرب، ٥٢/١٣ (بسن)، وتاج العروس، ٥٨/١٨ (بسن).

(٢) أبو القاسم الحسين بن محمَّد المعروف بالرَّاغِب الأصفهانيّ، (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، ضبطه هيثم طعيمة، دار إحياء التُّراث العربي، ط ١، بيروت-لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م، ص ١٢٤.

(٣) ينظر: أبو القاسم محمود بن عمر الزَّمخسريّ، (٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، دار الفكر، ط ١، ١٤٢٦هـ-١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص ١٢٦، ١٢٧ (حسن)، ولسان العرب، ٥٢/١٣ (بسن)، ص ١١٤-١١٩ (حسن)، وأحمد بن محمَّد بن علي الفيوميّ، (ت ٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشُّرَح الكبير للرَّافعيّ، المؤسسة العربيَّة الحديثة، القاهرة، ص ١٨٥، ١٨٦ (حسن)، وتاج العروس، ٥٨/١٨ (بسن)، ص ١٤٠-١٤٨ (حسن). ولا بأس بالإشارة إلى أنَّ طائفة من المعجمات لم تورد مادة (بسن) كمقاييس اللُّغة، وأساس البلاغة، والمصباح المنير.

(٤) جمهرة اللُّغة، ١٢٥٣/٣ (باب جمهرة من الإِتِّبَاع).

(٥) جمهرة اللُّغة ١٢٥٣/٣ (باب جمهرة من الإِتِّبَاع).

اللغة وما غمض منها، ولعله يسأل أصحاب اللغة أنفسهم عن حقيقة اللفظ التابع إذا تيسر اللقاء بهم، قال ابن الأعرابي - المتوفى سنة ٢٣١هـ -: "سألت العرب: أي شيء معنى (شيطان ليطان)؟ قالوا: شيء نتد به كلامنا: نشده" (١).

والآخر: أن اللفظ التابع في جانب من أمثلة هذه الظاهرة غير مستعمل منفرداً؛ لأنه لو كان مستعملاً منفرداً لعرفه اللغويون، ولأفرد له مؤلفو معجمات الألفاظ القائمة على الاستقصاء موضعاً.

ويهدي النظر في مادة (بسن) إلى أن العرب استعملت (أفعل) من (بسن) منفرداً بالمعنى نفسه، فهي تقول: (أبسن الرجل) إذا حسنت سحنته (٢). أي إنهم استعملوا (أفعل) من (بسن)، ولم يرد أنهم استعملوا (فعل) منه، ويبدو لي - والله أعلم - أن (أفعل) من (بسن) لم يسبق بـ (فعل) المنفردة، فكان (أفعل) من ذلك مستفاد من لحوق (بسن) بـ (حسن)، فكان اشتقاق (أفعل) من (بسن) التابعة لا غير.

ولأبي عليّ القالي - المتوفى سنة ٣٥٦هـ - رأي في أصل (بسن)، فهو يذهب إلى أنه جاء من مصدر الفعل (بس)، أي إن أصله "بس مصدر بسست السويق أبسه بساً، فهو مبسوس، إذا لنته بسمن أو زيت؛ ليكمل طبيه، فوضع البس موضع المبسوس، وهو المصدر، كما قلت: هذا درهم ضرب الأمير، تريد: مضروبه، ثم حذفت إحدى السينين، وزيدت فيه النون، وبني على مثال حسن، فمعناه: حسن كامل الحسن" (٣).

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، (ت ٢٩١هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، ط ٦، القاهرة، ٢٠٠٦م، ٧/١، وينظر: الصاحبى، ص ٢٧٠، والإتياع والمزاوجة، ص ٤٣.

(٢) ينظر: لسان العرب ٥٢/١٣ (بسن)، وتاج العروس، ٥٨/١٨ (بسن).

(٣) أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، (ت ٣٥٦هـ)، الأمالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م، ٢١٧/٢، وينظر: تاج العروس، ٥٨/١٨ (بسن).

ويمكن أن نستنتج من هذا الكلام أمرين:

أحدهما: أن أبا عليّ القالي مؤمن بأن لفظ (بَسَنَ) ليس قديماً كقدم (حَسَنَ) في اللغة، بل استدعاه لفظ (حَسَنَ)؛ لتأكيد المعنى وتقويته.

والآخر: أن هذا اللفظ مخالف لأمثاله في كونها تولد من اللفظ المتبوع نفسه، ومتفق معها حين اختيرت النون للزيادة دون غيرها، وما ذلك إلا لوجودها في (حَسَنَ)؛ ليقع التوافق بين اللفظين في الحركات والأصوات سوى الفاء من (فَعَلَ).

ويتراءى لي أن ربط (بَسَنَ) بالمصدر (بَسَّ) فيه بُعد، والأولى أن يكون كغيره من الألفاظ التابعة، فكأنَّ العرب حين أرادت أن تتدلف لفظ (حَسَنَ) وتعضده بما يُقوي معناه عند السامع، نظرت إليه فحذفت الحاء، وجاءت بالباء محله؛ ليقال: (هو حَسَنٌ بَسَنٌ).

ويلحظ أنهم جاءوا بالباء ولم يجنحوا إلى الميم الذي مالوا إليه في غير واحد من أمثلتهم في مبتدأ اللفظ التابع؛ كقولهم: رُطِبَ صَقْرٌ مَقْرٌ، ورجلٌ هَذِرٌ مَذِرٌ، وجاءنا بالكلام سهواً مهواً، وذهب ماله شَذَرَ مِذَرَ، وغيرها. ولعلَّ ذلك يرجع إلى إرادتهم البعد عن تشابه الصوتين في آخر المتبوع (حَسَنَ)، وأول التابع (مَسَنَ) - على سبيل الفرض -؛ لأنَّ النون والميم يشتركان في صفة الجهر ووجود الغنة فيهما، فهما أنفيان<sup>(١)</sup>، وكان سيبويه - المتوفى سنة ١٨٠هـ - قد ذكر أنَّ النون والميم صوتهما واحد، حتَّى أنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون،

(١) ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه، (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٣، ٤/٤٣٥، ٤٣٦، وأبو الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، ١٩٨٥م، ١/٦٠، ٦١، وغانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، مطبعة الخلود، بغداد، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٤١٠.

فصارا "بمنزلة اللام والراء في القرب، وإن كان المخرجان متباعدين، إلا أنهما اشتبهتا؛ لخروجهما جميعاً في الخياشم"<sup>(١)</sup>.

(ضَبُّ): ذكر الثعالبي - المتوفى سنة ٤٢٩هـ- أن هذا اللفظ يرد في كلام العرب تابعاً لـ(صَبُّ)<sup>(٢)</sup>، ولم أجد في ما أطلعت عليه من كتب اللغة أحداً يشير إلى هذا المثال من أمثلة الإتياع<sup>(٣)</sup>، لكنهم أشاروا إلى قول العرب: رجلٌ خَبُّ ضَبُّ، بالخاء في أول لفظ منهما، وليس بالصاد كما جاء في (فقه اللغة وسرّ العربية)<sup>(٤)</sup>، ولعل الإجماع على الخَبُّ - بالخاء - يؤذن بإمكانية القول إن تحريفاً أصابه فتحوّل إلى الصاد.

(ضَبُّ): ذكر اللغويون قول العرب: (رجلٌ خَبُّ ضَبُّ) من غير الإشارة إلى أنه من الإتياع إلا ابن فارس<sup>(٥)</sup> - المتوفى سنة ٣٩٥هـ- والرجل الخَبُّ - وقد تُكسر الخاء -: الخَدَاعُ الجُرْبُزُ الذي يسعى بين الناس بالفساد، فهو خبيث مُنْكَرٌ،

(١) الكتاب، ٤/٤٥٢، ٤٥٣، وينظر: رمضان عبد التّوّاب، المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي، ط ٢، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص ٢٢٧.

(٢) ينظر: أبو منصور الثعالبي، (٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسرّ العربية، تحقيق: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط ٢، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص ٤١٥.

(٣) ينظر: الإتياع، ص ٦١، والإتياع والمزاوجة، ص ٤٥-٤٨، وأساس البلاغة، ص ٣٤٥، ٣٤٦ (صيب)، ص ٣٦٩، ٣٧٠ (صيب)، ولسان العرب ١/٥١٥-٥١٩ (صيب)، ص ٥٣٨-٥٤٣ (صيب)، والمصباح المنير، ص ٤٥١ (صيب)، ص ٤٨٧ (صيب)، وتاج العروس، ٢/١٣٥-١٤٠، (صيب)، ص ١٦٦-١٦٦ (صيب).

(٤) ينظر: أساس البلاغة، ص ٣٧٠ (صيب)، ولسان العرب، ١/٣٤٢ (خبب)، وتاج العروس، ٢/٤٤٧ (خبب).

(٥) ينظر: الإتياع والمزاوجة، ص ٤٦، وأساس البلاغة، ص ٣٧٠ (صيب)، وأبو موسى محمّد ابن أبي بكر الديني، المتوفى سنة (٥٨١هـ)، المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، ط ١، دار المدني، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ١/٥٤٢، ولسان العرب، ١/٣٤٢ (خبب)، وتاج العروس، ٢/٤٤٧ (خبب).

جاء في الحديث: (لا يدخل الجنة خب ولا خائن)، و(الفاجر خب لئيم)<sup>(١)</sup>.

ولعلَّ اللُّغويين لم يعدُّوا هذا من الإِتباع؛ لسببين:

أحدهما: أنَّ اللَّفْظَ الثَّانِي -أعني الضَّبَّ- لم يكن خارجاً من الأوَّل.

والآخر: أنَّ الضَّبَّ معروف عند العرب، ويرد منفرداً في كلامهم، فالضَّبُّ: دُوَيْبَةٌ تُشْبِهُ فَرْخَ التَّمَسَّاحِ، وَتَتَلَوَّنُ كَالْحَرْبَاءِ، وَيَشِيرُ الزَّمْخَشَرِيُّ -المتوفى سنة ٥٣٨هـ- إلى أنهم شبَّهوا الرَّجُلَ بِالضَّبِّ؛ لِيَبَيِّنُوا الخِدَاعَ الَّذِي فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، فَهَم يَقُولُونَ أَيْضاً: (امْرَأَةٌ خَبَّةٌ ضَبَّةٌ)، وَقَدْ قِيلَ فِي أَمْثَالِهِمْ: (أَخْدَعُ مِنْ ضَبِّ). ويرد الضَّبُّ لمعانٍ أُخْرَى، مِنْهَا السُّكُوتُ، وَالْحَقْدُ الْكَامِنُ فِي الصَّدْرِ، وَسِيلَانُ الدَّمِ مِنَ الشَّفَةِ، وَالِاحْتَوَاءُ عَلَى الشَّيْءِ وَشِدَّةُ الْقَبْضِ عَلَيْهِ كِي لَا يَنْفَلِتَ مِنَ الْيَدِ، يُقَالُ: أَضَبَّ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ، أَي: أَمْسَكَه<sup>(٢)</sup>. ويلحظ أنَّ هذا المعنى الأخير ما زال مستعملاً عند العامة في العراق.

ويظهر من عبارة ابن فارس: "الضَّبُّ: الْبَخِيلُ الْمُؤْسِكُ"<sup>(٣)</sup> أنَّه يركن إلى هذا المعنى الأخير، وعليه يمكن أن يكون معنى (الخبُّ الضَّبُّ) عنده: الذي يخدع النَّاسَ بِاِفْتِقَارِهِ لِلْمَالِ، فِي حِينِ أَنَّهُ بَخِيلٌ مَسِيكٌ مَنُوعٌ، فَكَأَنَّ تَعَدُّدَ أَقْوَالِ اللُّغَوِيِّينَ فِي تَفْسِيرِ (الخبُّ الضَّبُّ) يَعُودُ إِلَى دَلَالَةِ (الضَّبُّ) عَلَى أَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى، فَقِيلَ:

(١) ينظر: المجموع المغيٲ، ٥٤١/١، ولسان العرب، ٣٤١/١ (خبب)، وتاج العروس، ٤٤٧/٢ (خبب).

(٢) ينظر: أساس البلاغة، ص ٣٧٠ (ضبيب)، وأبو محمَّد عبدالله بن محمَّد المعروف بابن السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّوسَيِّ، (ت ٥٢١هـ)، الْفَرْقُ بَيْنَ الْحُرُوفِ الْخَمْسَةِ، تحقِيق: عَلِيٌّ زُوَيْنٌ، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٥م، ص ٢٥٥، ولسان العرب، ٣٤٢/١ (خبب)، ص ٥٤١ (ضبيب)، وتاج العروس، ٤٤٧/١ (خبب)، ١٦١/٢ (ضبيب).

(٣) الإِتباع والمزاوجة، ص ٤٦.

"يُشَبَّه بِالضَّبِّ فِي خَدَعِهِ"<sup>(١)</sup>، وقيل: هو كذلك "إِذَا كَانَ فَاسِدًا مُفْسِدًا"<sup>(٢)</sup>، وقيل: "مُنْكَرٌ مُرَاوِغٌ حَرِبٌ"<sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن العربيَّ بحكم خبرته بالسِّيَاقَاتِ التي يجيء فيها (الخبَّ الضَّبِّ) لا يجد صعوبة في تحديد المعنى المراد عند المتكلم، فإذا كان إيراد اللَّفْظَيْنِ في مقام الإمساك ركن إلى المعنى الذي ذكره ابن فارس، وإذا كان إيرادهما في مقام التَّلَوُّنِ كَتَلَوْنِ الضَّبِّ ركن إلى المعنى الثاني، وإذا كان إيرادهما في مقام الإفساد ركن إلى المعنى الثالث، وكذا الأمر مع سائر المعاني.

(عيمان): تقول العرب للرجل إذا فقد زوجه وماشيته: (أَيْمَانُ عَيْمَانُ)، ولم ينصَّ اللُّغَوِيُّونَ على أنه إِتْبَاعٌ<sup>(٤)</sup>، وكان أبو الطَّيِّبِ اللُّغَوِيُّ قد أدرجه في باب التَّوْكِيدِ لا الإِتْبَاعِ؛ يقال: "رَجُلٌ أَيْمَانُ عَيْمَانُ، والأَيْمَانُ: الذي ماتت امرأته، والعَيْمَانُ: الذي هَلَكَتْ إِبْلُهُ، فهو يَعَامُ إلى اللَّبَنِ، أي: يَشْتَهِيهِ"<sup>(٥)</sup>. وأورد ابن فارس في كتابه قولهم: رَجُلٌ أَيْمَانُ عَيْمَانُ<sup>(٦)</sup>، ولم يشر إليه في مقاييس اللُّغَةِ<sup>(٧)</sup>.

ويلحظ أن قول العرب للرجل: (أَيْمَانُ عَيْمَانُ) قد ورد عند اللُّغَوِيِّينَ بعد أبي الطَّيِّبِ اللُّغَوِيِّ وابن فارس بتقديم (عَيْمَانُ) على (أَيْمَانُ)، أي: (عَيْمَانُ أَيْمَانُ)، ولا شك في أن تبادل الموقع بين ما قيل فيه: إنه تابع، سيخرج هذا المثال من باب

(١) أساس البلاغة، ص ٣٧٠ (ضبيب)، وينظر: تاج العروس، ١٦٣/٢ (ضبيب).

(٢) المجموع المغيث، ٥٤٢/١.

(٣) لسان العرب، ٥٤٠/١ (ضبيب)، وتاج العروس، ١٦٣/٢ (ضبيب).

(٤) ينظر: الصَّحاح، ١٩٩٥/٥ (عيم)، وأساس البلاغة، ص ٤٤٦ (عيم)، ولسان العرب،

٤٣٣/١٢ (عيم)، وتاج العروس، ٥١٤/١٧ (عيم).

(٥) الإِتْبَاعِ، ص ٦٤.

(٦) ينظر: الإِتْبَاعِ وَالْمَزَاوِجَةَ، ص ١٢٣.

(٧) ينظر: أبو الحسين أحمد بن فارس، (ت ٣٩٥هـ)، مقاييس اللُّغَةِ، تحقيق عبدالسلام محمد

هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ١٦٥/١ (أيم)، ١٩٨/٤ (عيم).

الإتباع، لا سيما تلك الأمثلة التي بُنيت على فكرة اشتقاق التابع من المتبوع، وأنه لا حياة للتابع في اللّغة بغير وجوده ردفاً للمتبوع، مرتبطاً به، جائياً بعده، ولعلّ هذا يذكرنا بالمثل الذي ذكرناه في مبتدأ البحث بجعل المتبوع يُشبه حصاناً، أو سيّارة، أو محرّك قطار، وجعل التابع يُشبه العربية التي تُسحب حيث يَمّ وجهه قائد الحصان، أو السيّارة، أو القطار.

ولعلّ أسئلة تُطرح هنا، هي:

هل يمكن أن تكون العرب استعملت هذا المثل على وجهين؛ فقالوا مرّة: (أَيْمَانُ عَيْمَانُ)، وقالوا أخرى: (عَيْمَانُ أَيْمَانُ)؟

هل جاء التّقديم والتّأخير بين (عَيْمَانُ) و(أَيْمَانُ) بسبب غلط في النّقل وقع عند أحدهم، فتلقّاه الآخرون منه من غير التّنبيه عليه؟

هل أصاب هذا القول تطوّر، أي: كأنهم صاروا يقدّمون الأولى بالتّقديم لما يريدون من المعنى الذي يرغبون في تقديمه؟

ويمكن القول في السّؤال الأوّل: إنّه يُستبعد أن تكون العرب قد استعملت هذا المثل على الوجهين جميعاً؛ لأنّ ذلك غير مألوف في ما جاء على هذا الباب من أمثلة، ولأنّ ذلك لو كان واقعاً لذكر اللّغويّون الصّورتين معاً، إذ لم أر واحداً منهم -في ما وقفت عليه من كتب- يورد القولين معاً؛ فمن يذكر (أَيْمَانُ عَيْمَانُ) لا يذكر (عَيْمَانُ أَيْمَانُ)، ومن يذكر (عَيْمَانُ أَيْمَانُ) لا يذكر (أَيْمَانُ عَيْمَانُ).

ويمكن القول في السّؤال الثّاني: إنّ الأمر إذا كان راجعاً إلى الغلط في النّقل بأنهم قدّموا وأخروا فهذا يدعو إلى القول بأنّ (أَيْمَانُ عَيْمَانُ) هو الأصل؛ لأنّ النّصّ عليه جاء في مصادر متقدّمة عن الأخرى.

ويمكن القول في السؤال الثالث: إننا إذا سلّمنا -افتراضاً- بأنهم قدّموا ما أرادوا له التّقديم، وأخروا ما أرادوا له التّأخير؛ بسبب رغبتهم في التّنبية على سبق الحدث؛ فإنّ هذا سيديّل على أنّ إطلاق اللّفظين متتابعين لم يعد يراد به الإتيان، بل أريد به النّصّ على فقدّ الزوج ثمّ الإيل، أو النّصّ على فقدّ الإيل ثمّ الزوج.

جماع القول أنّ (أَيْمَانُ عَيْمَانُ) ليس إتياناً؛ لأسباب:

أولها: أنّ اللّغويين لم ينصّوا على أنّه إتيان.

ثانيها: أنّ أبا الطّيب اللّغويّ جعله في التّوكيد لا الإتيان.

ثالثها: أنّ لفظ (عَيْمَانُ) مستعمل عند العرب في حال إفراده، يقول ابن السّكّيت -المتوفّى سنة ٢٤٤هـ-: "إذا اشتهى الرّجل اللّبن؛ قيل: قد اشتهى فلان اللّبن. فإذا أفرطت شهوته؛ قيل: قد عام إلى اللّبن، يعامُ عَيْمَةً، وهو رجلٌ عَيْمَانُ"<sup>(١)</sup>، وبهذا المعنى نفسه استعمله أبو العلاء المعريّ -المتوفّى سنة ٤٤٩هـ- منفرداً، فقال: "وأنت قادر على القوّهة والصّريف، وغيرك عَيْمَانُ إلى الشّهاب"<sup>(٢)</sup>.

(لا غِبُّ): يرد هذا اللّفظ في كلام العرب تابعاً لـ(ساغِب)، وقد نصّ ابن فارس والثّعالبي على ذلك، فـ(ساغِبٌ لا غِبُّ) إتيان عندهما<sup>(٣)</sup>. وذكره كثير من أصحاب

(١) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السّكّيت، (ت ٢٤٤هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وعبد السلام محمّد هارون، دار المعارف، ط ٤، مصر، ص ٤٢٠.

(٢) أبو العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان المعريّ، (ت ٤٤٩هـ)، الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، تحقيق: محمود حسن زناتي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٣٨م، ص ٧٨. والقوّهة: لبن حلو لم يتغيّر، والصّريف: لبن حارّ؛ فكأنّهم أخذوه من الصّرع الآن، والشّهاب: لبن تغيّر لونه؛ لكثرة مزجه بالماء. ينظر: الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، ص ٧٨.

(٣) ينظر: الإتيان والمزاوجة، ص ٤٥، وفقه اللّغة وسرّ العربيّة، ص ٤١٥.

المعجمات من غير النَّصِّ على أنه إِتِّباع<sup>(١)</sup>، ولعلَّ ذلك بسبب كونه معروفاً، أو لأنَّهم لا يرون فيه إِتِّباعاً، وكان أبو الطَّيِّب اللُّغَوِيّ -المتوفَّى سنة ٣٥١هـ- يورده في باب التَّوكِيدِ<sup>(٢)</sup>.

وثمة أمر يثير الاستغراب، ذلك أنَّ قولهم: (رجلٌ ساغِبٌ لاغِبٌ) أورد له اللُّغَوِيُّونَ معنيين:

أحدهما: ذو مَسْغَبَةٍ، أي: ذو جوع أو عطش؛ لأنَّ السَّغْبَ: الجوع، وفي بعض أمثال العرب: (لو بَقِيَ اللَّيْثُ في الغابة لَمَاتَ من السَّغابة).

والآخر: مُعْيٍ، أي: ذو تَعَبٍ وَنَصَبٍ. واللُّغُوبُ: التَّعَبُ والإِغْيَاءُ، قال الشاعر:

جزاكِ اللهُ داراً ليس فيها أذى نَصَبٍ عليكِ ولا لُغُوبٍ<sup>(٣)</sup>

ومعلوم أنَّ معنى اللَّفْظَيْنِ التَّابِعِ وَالمَتَّبِعِ يكون مأخوذاً من الأوَّلِ، أي: من المتَّبِعِ، وعليه لا إشكال في دلالة (السَّاغِبِ اللَّاغِبِ) على الجوع؛ لأنَّه مستفاد من اللَّفْظِ الأوَّلِ، أي: المتَّبِعِ. لكنَّ الإشكال يقع حين يدلُّ (السَّاغِبِ اللَّاغِبِ) على المُعْيِي؛ لأنَّه مستفاد من اللَّفْظِ الثَّانِي، أي: التَّابِعِ، وهذا ممَّا لا يقع في ظاهرة الإِتِّباعِ.

(١) ينظر: أساس البلاغة، ص ٢٩٧ (سغب)، ولسان العرب، ٤٦٨/١ (سغب)، ص ٧٤٢ (لغب)، وتاج العروس، ٧٧/٢ (سغب)، ص ٤٠٩ (لغب).

(٢) ينظر: الإِتِّباع، ص ٧٩.

(٣) ينظر: الزَّاهِرُ، ٣٧٩/١، وأساس البلاغة، ص ٢٩٧ (سغب)، ص ٥٦٧ (لغب)، ولسان العرب، ٤٦٨/١ (سغب)، ص ٧٤٢ (لغب).

ويبدو لي - والله أعلم - أن السبب في ذلك هو أن الجوع والعطش يبعثان على الإعياء، فالتأني يمكن أن يكون مسبباً عن الأول، وقد نصّ غير واحد من اللغويين على أن السَّغْب لا يُطْلَق على الجوع إلا إذا كان معه تعب<sup>(١)</sup>.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن القرآن الكريم قد استعمل (مَسْغَبَةً) في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ٤١]، و﴿لُغُوبٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]. فهل (سَاغِبٌ لَأَغِبٌ) تدلّ على معنى الجوع كما في الآية الأولى، أو على معنى التَّعَب كما في الثانية؟

وخلاصة ما يقال في (سَاغِبٌ لَأَغِبٌ) ما يأتي:

إذا كان (سَاغِبٌ لَأَغِبٌ) بمعنى الجائع، جاز أن يكون اللفظ الثاني تابعاً للأول بشرط إلا يكون حاملاً لمعنى في نفسه.

وإذا كان (سَاغِبٌ لَأَغِبٌ) بمعنى الجائع مع تعب، فلا يخلو مجيء معنى التَّعَب من أحد جهتين: أولاهما: من السَّأغِب؛ لإشارة اللغويين إلى أنه جوع مع تعب. والأخرى: من اللَّاغِب؛ لوروده بمعنى التَّعَب في اللغة صراحة.

وأما إذا كان (سَاغِبٌ لَأَغِبٌ) بمعنى المُعْيِي لم يكن الثاني تابعاً للأول على معنى الجوع، وإنما هو تابع له على إرادة معنى التَّعَب فحسب، أي أفاد مِمَّا قبله معنى التَّعَب، ولعلّ هذا يحصل بحسب استعمال المتكلم، ولا شكّ في أن السياق هو الذي يُعِين المخاطب على معرفة المراد. وفي المعجمات النَّصّ على الإعياء لا غير؛ لقول العرب: (أتانا سَاغِبًا لَأَغِبًا) ففي "التنزيل العزيز: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، ومنه قيل: فلانٌ سَاغِبٌ لَأَغِبٌ، أي: مُعْيٍ"<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: تاج العروس، ٧٧/٢ (سغب).

(٢) لسان العرب، ٧٤٢/١ (لغب)، وينظر: أساس البلاغة، ص ٥٦٧ (لغب)، تاج العروس، ٤٠٩/٢ (لغب).

ونفهم ممّا تقدّم أنّ العربي حين يريد التّعبير عن معنى الجوع وحده، أو الجوع مع الإعياء، أو الإعياء وحده يستعمل مع ذلك كلّ (السّاغِب اللّاغِب)، فصار هذا التّعبير أشبه ما يكون بالمشترك اللفّظي، وأمّا هيمنة المعنى الدّقيق فمتروكة إلى السّياق الذي يرد فيه.

(لائب): ذكر ابن فارس أنّ هذا اللفّظ في كلام العرب تابع لـ(خائب)، ولم أجد غيره من اللّغويين الذين اطّلت على كتبهم يورد قول العرب: (رجلٌ خائبٌ لائبٌ)<sup>(١)</sup>. ولا شكّ في أنّ غياب هذا المثل عندهم قد حرمانا رأيهم فيه.

والخائب اسم فاعل من خاب يَخيبُ خَيْبَةً إذا حُرِمَ، ولم يحصل على مَطْلَبه، فالخَيْبَةُ: حُسْران. وأمّا اللّائب فهو اسم فاعل من لاب يَلُوبُ لَوْبًا، إذا حام العَطْشان حول الماء، ولم يصل إليه<sup>(٢)</sup>. ويلحظ أنّ اللفّظ التّابع هنا يعضد المتبوع من حيث المعنى؛ لأنّ المرء المحروم كمن يرى الماء ولا يستطيع أن يرتوي منه، فلا إشكال في المعنى العامّ الذي يؤدّيه (خائبٌ لائبٌ)، لكنّ اللفّظ الثّاني يأتي منفردًا في اللّغة، وله معنى في نفسه كما تقدّم، وقد نصّ ابن فارس على ذلك، قال: "فالخائب: الذي لم يَنَلْ مُرادَه. واللّائب: الذي يَلُوبُ بالشّيء يَطْلُبُه كالعطشان الحائم"<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر -مثلاً-: الإتياع، ص ٧٥-٨٤، وأبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالرّاعِب الأصفهاني، (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، ضبطه هيثم طعيمة، دار إحياء التّراث العربي، ط ١، بيروت-لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م، ص ١٦٦ (خاب)، وأساس البلاغة، ص ١٧٨، ص ٧٩ (خيب)، ص ٥٧٤ (لوب)، ولسان العرب، ٣٦٨/١ (خيب)، ٧٤٥، ٧٤٦ (لوب)، والمصباح المنير، ص ٢٥٢ (خيب)، ص ٧٦٨ (لوب)، وتاج العروس، ٤٧٥/١، ٤٧٦ (خيب)، ٤٠٩/٢-٤١٢ (لوب).

(٢) ينظر: لسان العرب، ٣٦٨/١ (خيب)، ٧٤٥ (لوب)، وتاج العروس، ٤٧٥/١، ٤٧٦ (خيب)، ٤٠٩/٢ (لوب).

(٣) الإتياع والمزاوجة، ص ٤٧. لا بأس بالتّنبية على أنّ الفعل (يلوب) ما زال مستعملًا عند العامّة بالعراق اليوم، واسم الفاعل منه (لايب) مستعمل أيضًا، لكن بتخفيف الهمزة، وهو يحمل المعنى نفسه، أي: يرغب في مطلب معين ويتوق إليه فلا يناله.

ويبدو لي أن قول العرب: (رجلٌ خائبٌ لائبٌ) لو كان مذكوراً في مؤلفات من وقفنا على كتبهم لجعلوه خارجاً من باب الإتياع؛ لتوفر شرطي التنحية عن الباب فيه، إذ جاء منفرداً في استعمال العرب له، وهو غير خارج من (خائب).

(لَيْطَانٌ): يرد هذا اللفظ في كلام العرب تابعاً لـ(شَيْطَانٌ)، وأكثر اللغويين على أن قولهم: (هو شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ) من باب الإتياع، وأشار آخرون إلى أن ليطاناً سريانيّ معرّب<sup>(١)</sup>. ومعنى الشيطان معروف، لكنهم اختلفوا في اشتقاقه، فمن جعل النون أصلية حمّله على البعد، فكأنه سُمّي كذلك؛ لتباعده عن الخير، تقول العرب: دار شطون، أي: بعيدة. ومن جعله بزنة فعلان، قال: هو من شاطَ يَشِيطُ، إذا احترق غضباً أو هلك، أي: إنه سُمّي شيطاناً؛ لغيه وهلاكه. وقيل: الشيطان: كلّ عاتٍ متمردٍ من إنسٍ، أو جنٍّ، أو دابةٍ. وقيل: الشيطان: الحية. وقيل: الشيطان: كلّ خلقٍ ذميمٍ للإنسان؛ لقوله عليه السلام: (الحسدُ شيطانٌ والغضبُ شيطانٌ)<sup>(٢)</sup>.

ولم أجد في ما اطّلت عليه من كتب اللغة استعمال (لَيْطَانٌ) منفرداً، لكنّ كلام اللغويين يهدي إلى أن اللفظ مشتقٌّ من الفعل لا طَ الدَّالُّ على اللُّصُوقِ، يقال: لا طَ الرَّجُلُ يَلُوطُ لِوِطَاءٍ: عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لَوْطٍ. ويقال: لا طَ الشَّيْءُ بقلبي، يَلُوطُ وَيَلِيطُ، لَوْطًا وَلَيْطًا وَلَيْطَانًا: حُبَّبَ إِلَيَّ وَأَلِصِقَ، وفي الحديث: (والولدُ اللَّوْطُ)، أي: أَلِصِقُ بالقلب. ويقال: لا طَ في الأمرِ لا طًا: أَلَحَّ، ومعناه قريب من اللُّصُوقِ؛ لأنَّ أصل اللَّاطِ: اللَّوْطُ، ولا شكَّ في أنَّ المُلْحَ يَلْزِقُ عادةً. ويقال: التَّاطُ وَاسْتَلَاطُ

(١) ينظر: الغريب المصنّف، ٤٠٨/٢، والزاهر، ٥٢/٢، والإتياع، ص ٧٥، والإتياع والمزاوجة، ص ٩٣، ١٢٦، ولسان العرب، ٣٩٧/٧ (ليط)، وتاج العروس، ٤٠٥/١٠ (لوط).

(٢) ينظر: الزاهر، ١٥٠/١، والمفردات في غريب القرآن، ص ٢٧٠، ولسان العرب ٣٢٢/١٨، ٣٢٣ (شطن)، وتاج العروس، ٢٣٨/١٨، ٢٣٩ (شطن).

فَلانٌ ولدًا ليس منه: ادَّعاه واستلحقَّه، وهذا المعنى لا يبعد عن اللصوق أيضًا. والليطُ: قشر القصب اللّازق به. وكلُّ شيء أُصِقَ بشيء وأضيف إليه فقد أُليطَ به؛ لذلك أطلقوا على الرِّبَا اسم اللِّياط؛ لأنَّ الرِّبَا مُلصِقٌ برأس المال<sup>(١)</sup>.

ونريد أن نصل إلى حقيقة (ليطان)، أهو من اشتقاقات (ليط) الدال على اللصوق، أو من لغة السريان؟ والرَّاجح عندي أنه مأخوذ من لغة العرب لا السريان، يؤيد ذلك أنه لو كان معرَّبًا لوجدناه مستعملًا في غير هذا الموضع كسائر الألفاظ المعرَّبة، ولعلَّ القول بأنَّ تعريبه صار لأجل الإِتباع هنا فحسب فيه شيء من الضَّعف.

إنَّ ما مرَّ من ألفاظ تفيد معنى اللصوق تحت لواء الجذر (لوط)، أو (ليط) يقوِّي الرأْي الذاهب إلى عربيَّة اللَّفظ، وكان غير واحد من اللُّغويِّين القدامى قد أشعر كلامه بذلك، قال أبو عليِّ القالي: "(شيطانٌ ليطانٌ) مأخوذ من قولهم: لا طُ حُبُه بقلبي، يلوطُ ويَلِيطُ، أي: لَصِقَ. ويقال: للولد في القلب لَوطةٌ ولِيطَةٌ، أي: ألزِقَ. ويقال: ما يَلِيطُ هذا بقلبي وصَفري، وما يَلتأطُ، أي: ما يَلصِقُ. ويقال: لا طُ القاضي فلانًا بفلانٍ، أي: ألصَقَه به. فمعنى قولهم: شيطانٌ ليطانٌ: شيطانٌ لَصوقٌ"<sup>(٢)</sup>، ومال إلى ذلك أبو الطَّيِّب اللُّغويُّ فذكر أنَّ (شيطانٌ ليطانٌ) "هو الذي يَلزِقُ بالشرِّ، من قولك: ما يَلِيطُ بي هذا، أي: ما يَلزِقُ"<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: إصلاح المنطق، ص ١٣٧، والمفردات في غريب القرآن، ص ٤٧٥، ٤٧٦، وأساس البلاغة، ص ٥٧٥ (لوط)، ولسان العرب، ٣٩٦/٧ (ليط)، وتاج العروس، ٤٠٤/١٠، ٤٠٥ (لوط).

(٢) الأمالي، ٢٠٩/٢.

(٣) الإِتباع، ص ٧٥.

ويخيل إليّ أن العرب حين استعملت (شيطان ليطان) لم تكن تريد به الشيطان الحقيقي، بل كانت تسمّ إنساناً معيناً بأنه كالحية، أقول ذلك؛ لأنّ المعاني المتقدّمة للشيطان كالبعد، والاحتراق، والهلاك، لا تتسق مع معنى اللصوق، والعرب تجيء بالتابع لتتدّ به المتبوع، وتقويّ معناه في نفس المخاطب، ولعلّ أبا عليّ القالي حين فسّر (الشيطان الليطان) بالشيطان اللصوق كان يدرك أنّ العربيّ يقصد إنساناً لُصوقاً كالحية التي يكون من أبرز خصائصها ذلك، فالتصاقها بينّ عند ملاحظتها في سيرها على أرض، أو غصن شجرة، أو غيرها. ويخيل إليّ أنّ العرب حين استعملت (شيطان ليطان) لم تكن تريد به

(مقرّ): يرد هذا اللفظ في كلام العرب تابعاً لـ(صقر)، وقد نصّ اللغويون على ذلك، فقول العرب: (رُطِبَ صَقْرٌ مَقْرٌ) إِتباع عندهم<sup>(١)</sup>. ونقل أبو عبيد اللّفظ المتبوع عن أبي زيد الأنصاريّ - المتوفّى سنة ٢١٥هـ - بالسّين لا الصّاد، قال: "هذا رُطِبٌ سَقْرٌ مَقْرٌ، أي: له سَقْرٌ، وهو عَسَلُهُ"<sup>(٢)</sup>.

والإبدال بين الصّوتين سائغ؛ لقرب المخرج واتّحادهما في أكثر من صفة، فالسّين والصّاد صوتان أسليّان، يخرجان ممّا بين الثّنايا وطرف اللّسان، وهما مهموسان، رخوان، صفيريان<sup>(٣)</sup>.

ومعنى الصّقر عند أهل المدينة: الدّبس، وقيل: هو دبس التّمر عندهم، وقيل: هو عَسَل الرُّطْب إذا يبس، وقيل: هو ما تحلّب من العنب، والزّبيب، والتّمر، من غير أن يُعصر، وقيل: معناه عند البحرانيّين: ما سأل من جلال التّمر التي كُنزَتْ

(١) ينظر: الإِتباع، ص ٨٥، والإِتباع والمزاوجة، ص ٧٧، ولسان العرب، ٤/٤٦٦ (صقر)، وتاج العروس، ٧/١٠٤ (صقر).

(٢) الغريب المصنّف، ٢/٤٠٩.

(٣) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيديّ، (ت ١٧٥هـ)، العين، تحقيق: مهدي الخزوميّ وإبراهيم السّامرائيّ، دار الرّشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠-١٩٨٥م، ١/٥٨، والكتاب، ٣/٤٣٣، ٤٣٥، والمقتضب، ١/١٩٣، وسر صناعة الإعراب، ١/٦١.

وَسُدَّكَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ . وَمَعْنَى الْمُصَقَّرِ مِنَ الرُّطْبِ: الْمُصَلَّبُ، فَيُصَبُّ عَلَيْهِ الدَّبْسُ؛ لِيلِينَ، وَرُطْبٌ مُصَقَّرٌ: مَصْبُوبٌ عَلَيْهِ الدَّبْسُ<sup>(١)</sup>.

وَيَلْحَظُ أَنَّ الْإِتْبَاعَ عَلَى مَا أوردته كتب اللغة يقع مع الرُّطْبِ، فـ(صَقِرٌ) في قولهم: (رُطْبٌ صَقِرٌ مَقِرٌّ) صفة له، ومعناه: ذو صَقَرٍ، أي: ذو دِبْسٍ، فهو يصلح لأن يكون دِبْسًا.

وَأَمَّا (مَقِرٌّ) فقد ورد في كلام العرب مستعملًا غير تابع لـ(صَقِرٌ)، لكنَّ معناه منفردًا لا يتصل بما نحن بصدده سوى استعمال واحد، فليس تحت مادة (مقر) في المعجمات إشارة إلى معنى الدَّبْسِ المُتَقَدِّمِ حين يأتي بمعنى الحامض، والمُرِّ، ونبات يُنْبِتُ ورقًا في غير أفنان، والمُرِّ: القليل الحموضة، والصَّبِرُ أو شبيهه به، والسُّمُّ<sup>(٢)</sup>.

ويَتَّصِلُ بما نحن بصدده أن يكون المَقِرُّ دالًّا على الرُّطْبِ المنقوع في الدَّبْسِ أو العسل؛ حتَّى لا يَبْيَسَ؛ ويعبِّرون عنه بقولهم: "رُطْبٌ صَقِرٌ مَقِرٌّ، فالصَقِرُ: الكثير الصَقَرُ، وصَقَرَه: عسله. والمَقِرُّ: المنقوع في العسل؛ ليبقى. وكلَّ شيء أنقَعته في شيء فقد مَقَرَّته، وهو مَمَقُورٌ ومَقِيرٌ"<sup>(٣)</sup>، فربما "أخذوا الرُّطْبَ الجيِّدَ مَلْقُوطًا من العذق، فجعلوه في بساتيق، وصبوا عليه من ذلك الصَقَرُ، فيقال له: رُطْبٌ مُصَقَّرٌ، ويبقى رُطْبًا طَيِّبًا طول السَّنَةِ. وقال الأصمعيّ [المتوفى سنة ٢١٦هـ]: النَّصْقِيرُ أَنْ يُصَبَّ عَلَى الرُّطْبِ الدَّبْسُ؛ فيقال: رُطْبٌ مُصَقَّرٌ، مأخوذ من الصَقَرُ، وهو الدَّبْسُ"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: لسان العرب، ٤/٤٦٦ (صقر)، وتاج العروس، ٧/١٠٣ (صقر).

(٢) ينظر: لسان العرب، ٥/١٨٢، ١٨٣ (مقر)، وتاج العروس، ٧/٤٩٣ (مقر).

(٣) الأمالي، ٢/٢١٣.

(٤) لسان العرب، ٤/٤٦٦ (صقر).

ولا يخلو اللفظ التابع هنا من أحد أمرين:

أدهما: أن تكون العرب قد اجتلبته من أجل المتبوع، فهو مأخوذ منه، ف جاء على حركات (صَقِرٌ) وحروفه -سوى الصَّاد-، أي: بالنَّظَرِ إلى المتبوع وحده لا النَّظَرِ إلى (مَقَرٍّ) الواردة في كلامهم بمعانٍ مختلفة.

والآخر: أن العرب لم تأخذ المَقَر من الصَّقِر؛ لأنَّ المَقَر مستعمل عندهم، وهو دالٌّ على الرُّطْبِ المنقوع في العسل؛ ليقى، وهو الرَّاجِح. فقد كانوا إذا أنقعوا شيئاً قالوا عنه: قد مُقِر، وهو مَمَقُور، كالسَّمَكِ إذا أُنْقِعَ في الخَلِّ<sup>(١)</sup>. ولعلَّ استعمالهم للفعل (مَقَرَّ) بمعنى أنقَع مع السَّمَكِ هو أقدم من استعماله مع الرُّطْبِ.

(نَبِيثٌ): لم تتفق آراء اللُّغَوِيِّين في قول العرب: (إنَّه لَخَبِيثٌ نَبِيثٌ)، فقد أورده ابن دريد وأبو الطَّيِّب اللُّغَوِيُّ في باب الإِتِّبَاع، وجوز ابن فارس أن يكون منه، ونصَّ الجوهري -المتوفى في حدود سنة ٤٠٠هـ- صراحةً على ذلك، وذكره كثيرون من غير الإشارة إلى أنه إِتِّبَاع<sup>(٢)</sup>.

والخبِيث: "ما يُكْرَهُ رداءةً وخساسةً، مَحْسُوسًا كان أو معقولاً"<sup>(٣)</sup>، وهو "ضدَّ الطَّيِّب من الرِّزْق، والوَلَد، والنَّاس"<sup>(٤)</sup>. وأمَّا النَّبِيثُ فمأخوذ من النَّبِث،

(١) ينظر: الأمامي، ٢١٣/٢، ولسان العرب، ١٨٢/٥ (مقر)، وتاج العروس ٤٩٣/٧ (مقر).

(٢) ينظر: جمهرة اللغة، ١٦٥٠/٣ (باب جمهرة من الإِتِّبَاع)، والأمامي، ٢٠٩/٢، والإِتِّبَاع، ص ٩٥، والإِتِّبَاع والمزاوجة، ص ٥١، والصَّاح، ٢٩٤/١ (نبث)، وأبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده، (٤٥٨هـ)، المخصص، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ٢٩١/٤، وأساس البلاغة، ص ٦١٣ (نبث)، ولسان العرب، ١٩٣/٢ (نبث)، وتاج العروس، ٢٦٩/٣ (نبث).

(٣) المفردات في غريب القرآن، ص ١٤٧.

(٤) لسان العرب، ١٤١/٢ (خبث)، وتاج العروس، ٢٠٢/٣ (خبث).

أي: النَّبْشُ، وهو الحفر باليد<sup>(١)</sup>.

ويُلاحظ أنَّ اللَّفْظَ التَّابِعَ هنا له أصل في كلام العرب اشتقَّ منه على وزن (فَعِيل)، أو أنَّ فَعِيلًا موجود في ضمن ما جاء تحت لواء مادَّة (نبث)، ولعلَّ هذا هو الذي جعل اللُّغويين يتردَّدون في عدِّه تابعًا، قال أبو عليِّ القالي: "النَّبِيثُ يمكن أن يكون الذي يَنْبُثُ شرَّه، أي: يُظهِرُهُ، أو يكون الذي يَنْبُثُ أمور النَّاسِ، أي: يَسْتَخْرِجُها، وهو مأخوذ من قولهم: نَبَّثْتُ البئرَ أَنْبُثُها، إذا أَخْرَجْتَ نَبِيثَها وهو ترابُّها، وكان قياسه أن يقول: خبيث نابت، فقيل: نبيث؛ لمجاورته لخبيث"<sup>(٢)</sup>. ولم يكن هذا الكلام غائبًا عن ذهن أبي الطَّيِّب اللُّغويِّ على الرَّغم من إيراد اللفظ في باب الإِتِّباع؛ قال: "كأنَّه يَنْبُثُ الشرَّ، والنَّبْثُ: النَّبْشُ والاستخراج"<sup>(٣)</sup>، وتقدَّمت الإشارة إلى أنَّ ابن فارس لم يقطع بكون (خبيثُ نبِيثُ) من الإِتِّباع، إذ "يجوز أن يكون إِتِّباعًا، ويجوز أن يكون من: يَنْبُثُ الشرَّ، أي: يُنِيرُهُ"<sup>(٤)</sup>.

ولتوضيح عبارة أبي عليِّ القالي: "وكان قياسه أن يقول: خبيثُ نابتُ، فقيل: نبِيثُ؛ لمجاورته لخبيثُ" نقول: إِنَّ خَبِثَ يَخْبُثُ على وزن فَعَلَ يَفْعُلُ من الباب الخامس، واسم الفاعل منه على فَعِيل ككَرِيمٍ من كَرَمٍ، وشَرِيفٍ من شَرَفٍ، وخَبِيثٍ من خَبِثَ، وإنَّ نَبَّثَ يَنْبُثُ على وزن فَعَلَ يَفْعُلُ من الباب الأوَّل، واسم الفاعل منه على فاعِلٍ كناصرٍ من نَصَرَ، وقَاتِلٍ من قَتَلَ، ونابِثٍ من نَبَّثَ، فهذا هو القياس فيه، لكنَّ العرب لم تقل: (خبيثُ نابتُ) - كما يرى أبو عليِّ -؛ لغياب

(١) ينظر: لسان العرب، ١٩٣/٢ (نبث)، وتاج العروس، ٢٦٩/٣ (نبث).

(٢) الأمالي، ٢٠٩/٢، وينظر: أبو عبدالله محمد بن زياد الأعرابي، البئر، (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: رمضان عبدالنَّوَّاب، دار النَّهضة العربيَّة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٥٧، والمخصَّص، ٢٩/١٤.

(٣) الإِتِّباع، ص ٩٥.

(٤) الإِتِّباع والمزاوجة، ص ٥١.

الانسجام بين المتبوع والتابع، أي: بين (فعليل وفاعل)، لذلك عدلت من فاعل إلى فعليل؛ بسبب تأثير المتبوع في التابع؛ ليكون (فعليل فعليل) -مع تغيير الفاء في الثاني- أوقع في نفس المتلقّي من (فعليل فاعل) بتغيير الفاء في الثاني أيضاً.

ويبدو لي أنّ العرب لم تعدل من نابت إلى نبيث؛ لأنّ (نبيث) بزنة (فعليل) موجود عندهم وإن كان دالاً على مفعول، يقال: "نَبَثَ التُّرَابَ يَنْبُثُهُ نَبْثًا، فهو مَنبُوثٌ وَنَبِيثٌ: استخرجه من بئر، أو نهر، وهي النَّبِيثَةُ، والنَّبِيثُ، والنَّبْثُ"<sup>(١)</sup>. وثمة نصوص قديمة تؤكد استعمال العرب للنَّبِيثَةِ، قال أبو موسى المدنيّ -المتوفى سنة ٥٨١هـ- في حديث أبي رافع (أَطِيبُ طَعَامٍ أَكَلْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ نَبِيثَةً سَبْعٌ): "النَّبِيثَةُ: تراب يُخْرَجُ من بئر، أو نهر، وكأنّه يعني به لحمًا دَفَنَهُ السَّبْعُ في موضعٍ استخرج ترابه لوقت الحاجة، فاستخرجه وأكله"<sup>(٢)</sup>. ننبين من ذلك أنّ نبيثاً موجود في كلامهم، فلا حاجة للقول بتأثير المجاورة مع وجود اللَّفْظ في استعمالهم قديماً، وهو الذي سيكون حصيلاً هذا التّجاور.

والحقّ أنّ تعليق ابن فارس على قول العرب (إنّه لَخَبِيثٌ نَبِيثٌ) بأنّه "يجوز أنّ يكون إتباعاً، ويجوز أنّ يكون من: يَنْبُثُ الشَّرَّ، أي: يُثِيرُهُ" ينبّه على أمر كأنه كان يدور في أذهان اللّغويين القدامى عند إرادة الحكم بكون اللَّفْظ تابِعاً على وفق مقياس معين، أو أنّه خالف هذا المقياس. فانعدام القطع بكون (خبِيث نبيث) ممّا جاء على الإِتباع أو ليس ممّا جاء عليه عند ابن فارس يُسْتَشَفُّ منه أنّه لم يصل فيه إلى قول فصل:

(١) لسان العرب، ١٩٣/٢ (نبيث)، وينظر: البئر، ص ٥٧.

(٢) المجموع المغيب في غريب القرآن والحديث، ٢٥٣/٣، وينظر: البئر، ص ٥٧، والنّهاية في غريب الحديث والأثر، ٥/٥.

أ يكون على الطّريقة التي وصفها ابن قتيبة، بأن العربيّ استوحش من إعادة الكلمة كلّها بحر وفها وحركاتها وسكناتها فغيّر حرفاً واحداً منها؛ ابتعاداً عن التّكرار، فلم يُعد خاء (خبِيث) بل جاء بنون في موضعها، فصار الناتج (خبِيث نبيث).

أم يكون على غير الطّريقة التي وصفها ابن قتيبة، بأن أعمل العربيّ فكره قليلاً، ففتّش عن لفظ يتّسق مع (خبِيث) حروفاً وحركات إلا في حرف واحد، فوجد أنّ (نبيث) يند (خبِيث)، ويضفي عليه معنًى مضافاً، لا يتقاطع مع ما هو بصدد إيصاله إلى المخاطب، بل يقويه ويلبسه التّأكيد والمبالغة.

أقول: إنّ حيرة العلماء - لا سيما من ألف في الإتياع كتاباً - بإزاء هذه الأمثلة وما شاكلها هو الذي جعلهم يحترزون بإضافة تعبير هنا، أو جملة هناك؛ لأنّه لا يدري يقيناً من أيّ طريق وُلد هذا اللفظ؟ أهي التي أشار إليها ابن قتيبة وهي طريقة الارتجال بتغيير صوت محل آخر، أو تلك التي معتمدها التّنقيح عن لفظ يقارب المتبوع في معناه ويوافقه في بنائه وحروفه سوى حرف واحد. وأنى للغويّ معرفة هذا من ذاك؟ والحاصل المؤدّي من (عطشان نطشان) - وهو مثال ابن قتيبة - كالحاصل المؤدّي من (خبِيث نبيث)، أعني في تعضيد المعنى المراد وتقويته.

(نَطْشانُ): يرد هذا اللفظ في كلام العرب تابعاً لـ(عطشانُ)، وقد نصّ اللّغويون على ذلك، فـ(عَطْشانُ نَطْشانُ) إتياع عندهم<sup>(١)</sup>.

ويذكر اللّغويون أنّ (نَطْشانُ) لم يجئ في اللّغة بعيداً عن (عطشانُ) إنّما هو "إتياع له لا يُفرد"<sup>(٢)</sup>، يعضد ذلك أنّني لم أجد في ما أطلعت عليه من كتب

(١) ينظر: الغريب المصنّف، ٤٠٨/٢، والزاهر، ٥٢/٢، والإتياع، ص ٩٢، والإتياع والمزاوجة، ص ٨٧، ١٢٦، والصّاح، ١٠٢١/٣ (نطش)، وفتح اللّغة وسرّ العربيّة، ص ٤١٥، ولسان العرب، ٣١٩/٦ (عطش)، ٣٥٥ (نطش)، وتاج العروس، ١٤٥/٩ (عطش)، ٢٠٩ (نطش).  
(٢) لسان العرب، ٣١٩/٦ (عطش)، وتاج العروس، ١٤٥/٩ (عطش)، وينظر: الإتياع، ص ٩٤.

اللغة استعمال (نَطْشَانُ) منفرداً<sup>(١)</sup>. وعليه يمكن القول إنَّ (نَطْشَانُ) واضح التبعية لـ(عَطْشَانُ)، ولا يمكن أن يُستعمل وحده في غير سياق كونه تابعاً.

ويبدو أن الزَّجَاج -المتوفى سنة ٣١١هـ- متوافق الرأي مع أبي عبيد وابن قتيبة في أن ما كان جديراً بإطلاق مصطلح الإِتِّبَاع عليه هو ما انماز من سائر ألفاظ اللغة بأنه: لا يرد فيها مستقلاً، غير تابع للفظ يسبقه، يقول: "وإنما يكون اللفظ مَقْضِيّاً عليه بالإِتِّبَاع إذا لم يكن يُفْصَلُ؛ كقولهم: (عَطْشَانُ نَطْشَانُ)، فد(نَطْشَانُ) لا يُفْصَلُ من (عَطْشَانُ)؛ ولذلك قيل في نحو هذا: إِتِّبَاع؛ لأنه لا معنى له إذا جيء به وحده"<sup>(٢)</sup>.

وكان في كلام ابن قتيبة ما يؤكد تبعية (نَطْشَانُ) لـ(عَطْشَانُ)، وانعدام مجيئه منفرداً، يقول: "وربما جاءت الصفة فأرادوا توكيدها، واستوحشوا من إعادتها ثانية؛ لأنها كلمة واحدة، فغيروا منها حرفاً، ثم أتبعوها الأولى؛ كقولهم: (عَطْشَانُ نَطْشَانُ)؛ كرهوا أن يقولوا: (عَطْشَانُ عَطْشَانُ)، فأبدلوا من العين نوناً"<sup>(٣)</sup>.

ولعل أول صور الإِتِّبَاع في كلام العرب هو ما كان واقعاً عندهم بتغيير حرف واحد في اللفظ التابع، وهو ما قصده ابن قتيبة، ثم تكاثرت صور الإِتِّبَاع، فسُجِّلت أمثلة له في ما وقع بتغيير أكثر من حرف، كما في (مَلِيحٌ فَرِيحٌ)<sup>(٤)</sup>، وفي ما كان التابع فيه ليس واحداً كما في (جوعٌ يَرْقوعٌ يَهْقوعٌ دَبْقوعٌ)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: أساس البلاغة، ص ٤٢٥، ٤٢٦ (عطش)، ولسان العرب، ٦/٣١٩ (عطش)، ٣٥٥ (نطش)، والمصباح المنير، ص ٥٦٩ (عطش)، وتاج العروس، ٩/١٤٥ (عطش)، ٢٠٩ (نطش). ولا بأس بالإشارة إلى أن طائفة من المعجمات لم تورد مادة (نطش) كأساس البلاغة، والمصباح المنير.

(٢) المخصّص، مج ٤، ق ٢، ص ٣٠.

(٣) عبدالله بن مسلم المعروف بابن قتيبة، (ت ٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ط ٣، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ٢٣٦، ٢٣٧.

(٤) الإِتِّبَاع والمزاوجة، ص ٥٥.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠٠.

وقد جاء التعبير في نصّ ابن قتيبة في ما آل إليه التّابع بلفظين، أحدهما: (غَيَّرُوا)، والآخر: (أبدلوا)، ويبدو أنّ التعبير بـ(غَيَّرُوا) هو أولى من التّعبير بـ(أبدلوا)؛ لأنّ الإبدال يشترط التقارب بين الصّوتين: المبدل والمبدل منه في المخرج، وقد كان ابن جنّي - المتوفّى سنة ٣٩٢هـ - يذهب إلى أنّ الإبدال إنّما يقع في ما تقارب من الأصوات "وغير ذلك ممّا تدانّت مخارجه، فأما الحاء فبعيدة عن النّاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها"<sup>(١)</sup>، وقل مثل ذلك عن النّون والعين، فهذان الصّوتان متباعدان، فـ"من طرف اللّسان بينه وبين ما فُويق الثّنايا مخرج النّون"<sup>(٢)</sup>، أمّا العين فمن الحلق<sup>(٣)</sup>، وهو أعمق الأصوات جميعاً سوى الهمزة، فاستعمال مصطلح التّغيير هنا هو الأوّلى.

ويُلاحظ أنّ ما جاء من معانٍ تحت لواء مادّة (نطش) يُعدّ قليلاً حتّى قيل: إنّه لم يُسمع منه فعلٌ، يُضاف إلى ذلك أنّ هذه المعاني غير مرتبطة بمعنى العطش الذي لحق بـ(نطشان) بسبب الإبتاع؛ لأنّ النّطش في اللّغة شدّة جبلة الخلق "ورجل نطيش جبلة الطّهر، أي: شديدها. والنّطيش: الحرّكة، يقال: ما به نطيش، أي: ما به حراكٌ وقوّة... قال الصّاعانيّ [المتوفّى سنة ٦٥٠هـ]: ولم يُسمَع للنّطيش فعلٌ. وفي النّوادر: ما به نطيش، ولا حويلٌ، ولا حبيصٌ، ولا نبيصٌ، أي: ما به قوّة"<sup>(٤)</sup>.

(١) سر صناعة الإعراب، ١/١٨٠، وينظر: رمضان عبدالنّوّاب، فصول في فقه العربيّة، ط ٣، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ١٢١، ومحمّد حسين آل ياسين، الدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث، دار مكتبة الحياة، ط ١، بيروت، ١٩٨٠م، ص ٤٧٦.

(٢) سر صناعة الإعراب، ١/٤٧، وينظر: الكتاب، ٤/٤٣٣.

(٣) ينظر: العين، ١/٥، والكتاب، ٤/٤٣٣.

(٤) تاج العروس، ٩/٢٠٩ (نطش)، وينظر: إصلاح المنطق، ص ٣٨٥، ولسان العرب، ٦/٣٥٤، ٣٥٥ (نطش).

(نَفْرِيْتُ): يرد هذا اللَّفْظُ في كلام العرب تابعًا لـ(عَفْرِيْتُ)، فيقال: (عَفْرِيْتُ نَفْرِيْتُ)، وقد أشار اللُّغَوِيُّونَ إلى ذلك<sup>(١)</sup>، ومنهم من اكتفى بإيراد المثال المتقدم من غير النَّصِّ على كونه من الإِتِّبَاعِ<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد لفظ (عَفْرِيْتُ) في القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿قَالَ عَفْرِيْتُ مِنَ الْجِنَّ أَنَا أُنِيبُ بِكَ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٣٩]، ومعناه -إذا كان من الرُّجَالِ- "الخبِيث المُنْكَر الذي يَعْرِ أقرانه، ومن الشَّيَاطِينِ الخبيث المارد"<sup>(٣)</sup>.

والأصل في معنى العَفْرُ أو العَفْرُ هو التُّراب؛ وقولهم: عَفْرَه في التُّراب عَفْرًا، وعَفْرَه تَعْفِيرًا، معناه: مرَّغَه فيه، والمعْفور هو المُتْرَب، وكانت المرأة إذا نَوَتْ فِطَام صَبِيهَا، قامت بالتَّعْفِير، وهو أن تمسح ثديها بالتُّراب؛ لِيَنْفِرَ منه. ويقولون: عَفَرُوا البذور، إذا ألقوها في التُّراب، ويقولون للطَّبِّي: اليَعْفور، إذا كان لونه يشبه لون التُّراب، ويقولون له: الأَعْفَر، إذا كان يعلو بياضه حُمْرَةً؛ لأنَّ العُفْرَةَ: عُبْرَةٌ في حُمْرَةٍ. ولعلَّ تسمية العَفَارِ للشَّجَر الذي يفضُّلونه في قَدْح النَّار؛ جاءت لِاتِّصَالِهِ بالأَرْضِ، أو لأنَّ ناره تكون على التُّراب<sup>(٤)</sup>.

هذه المعاني لم تبتعد عن الأصل في العَفْرُ أو العَفْرُ وهو التُّراب، لكن ما الذي يربط (عَفْرِيْتُ) الدَّال على الخبيث المُنْكَر أو الدَّاهية المارد بالتُّراب؟

(١) ينظر: الإِتِّبَاع، ص ٩٨، والأَمَالِي، ٢/٢١٨، والإِتِّبَاع والمزاوجة، ص ٤٩، والمَخْصَص، ٣٧/١٤، ولسان العرب ٥/٢٢٧ (نفر)، وتاج العروس، ٧/٢٤٢ (عفر).

(٢) ينظر: عبدالله بن مسلم المعروف بابن قتيبة، (ت ٢٧٦هـ)، تفسير غريب القرآن، تحقيق أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي بمصر، ١٩٥٨م، ص ٣٢٤، والمفردات في غريب القرآن، ص ٣٥٢.

(٣) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزَّمْخَشَرِيُّ، (ت ٥٣٨هـ)، الكَشَّاف عن حقائق التَّنْزِيلِ وعيون الأَقَاوِيلِ في وجوه التَّأْوِيلِ، ضبطه يوسف الحَمَّادِي، دار مصر للطباعة، ٤/١٠/٤١٠.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة، ٤/٦٢-٦٥ (عفر)، ولسان العرب، ٤/٥٨٦ (عفر).

لم تتفق آراء اللغويين في ذلك، فمنهم من ربطه بالتراب، ومنهم من يراه مأخوذاً من القوة والشدة، يقول أبو علي القالي: "يمكن أن يكون (عفريت) فعليناً من العفر، وهو التراب، كأنه شديد التعفير لغيره، أي: التمريغ"<sup>(١)</sup>، ويرى ابن فارس أنه "أُخِذَ مِنَ الشَّدَّةِ وَالْبَسَالَةِ؛ يُقَالُ لِلْأَسَدِ: عَفِرٌ وَعَفَرَنِي، وَيُقَالُ لِلْخَبِيثِ: عَفِرِيْنٌ، وَهُمُ الْعَفِرُونَ. وَأَسَدٌ عَفَرَنِي، وَلِبُؤَةِ عَفْرَانَا، أَي: شديدة"<sup>(٢)</sup>.

ولم أجد في ما أطلعت عليه من المصادر من قال إنَّ (نفرت) يُفرد، أو يحْمَلُ معنًى في نفسه. ومعنى النَّفَر: التَّفَرُّقُ، وَالْفِرَارُ، فَيُقَالُ لِلدَّابَّةِ: نَافِرٌ -بغير هاء-، إِذَا جَزَعَتْ مِنْ شَيْءٍ، فَتَبَاعَدَتْ. وَنَفَرَ الْجُرْحُ، وَالْجِلْدُ، وَالْعَيْنُ، إِذَا وَرِمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ. وَالِاسْتِنْفَارُ: الْاسْتِنْجَادُ وَالِاسْتِنْصَارُ، وَالنَّافِرُ: الْغَالِبُ، وَالْمَنْفُورُ: الْمَغْلُوبُ، النَّفَارَةُ: مَا أَخَذَ الْغَالِبُ مِنَ الْمَغْلُوبِ. وَالْمَنَافِرَةُ: الْمَفَاخِرَةُ. وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُ لِمَنْ يُوَلِّدُ لَهُ وَلَدٌ: نَفَّرَ عَنْهُ، أَي: لَقَّبَهُ لِقَبًا، فَكَأَنَّهُمْ كَانُوا يَرُونَ فِي ذَلِكَ إِبْعَادًا لِلجَنِّ عَنْهُ، وَدِرْعًا لَهُ مِنَ الْعَيْنِ"<sup>(٣)</sup>.

هذه المعاني لم تتعد عن الأصل في النَّفَر وهو التَّفَرُّقُ، إذ يمكن أن يُلتَمَسَ فِيهَا ذَلِكَ، وَليْسَ فِيهَا مَا يَقْتَرِبُ مِنْ مَعْنَى الْخُبْثِ، وَالشَّيْطَانَةُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: "لِلْخَبِيثِ الْمَنْكِرُ: عَفْرٌ، وَالْعَفَارَةُ: الْخُبْثُ وَالشَّيْطَانَةُ"<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا يَعَزِّزُ كَوْنَ (نَفْرِيْتٍ) إِتْبَاعًا لـ(عَفْرِيْتٍ)، وَقَوْلُهُمْ: "الْعَفَارَةُ: الْخُبْثُ وَالشَّيْطَانَةُ" فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى كَانَ يُسْتَعْمَلُ وَصْفًا لِلشَّيْطَانِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلُوهُ مَعَ الْبَشَرِ، فـ"مِنَ الْمَجَازِ رَجُلٌ عَفْرٌ... بَيْنَ الْعَفَارَةِ... وَعَفْرٌ"<sup>(٥)</sup>.

(١) الأمامي، ٢/٢١٨.

(٢) مقاييس اللغة، ٤/٦٥ (عفر).

(٣) ينظر: لسان العرب، ٥/٢٢٤-٢٢٧ (نفر)، وتاج العروس، ٧/٥٤٧ (نفر).

(٤) لسان العرب، ٤/٥٨٦ (عفر).

(٥) تاج العروس، ٧/٢٤٢ (عفر).

ولعلَّ مَنْ يَنْظُرُ فِي مَادَّةِ (نَفْرٍ) يَكَادُ يَقْطَعُ بِأَنَّ (نَفْرِيَّتُ) إِتْبَاعُ لـ(عَفْرِيَّتُ)؛ مِمَّا يَلْمَحُهُ مِنْ شِدَّةِ مُتَابَعَةِ التَّابِعِ لِلْمُتَبَوِّعِ مِنْ حَيْثُ التَّرَاثُمُ بِنَاءِهِ وَمُطَابَقَتُهُ إِيَّاهُ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، فَقَدْ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ خَبِيثًا مَارِدًا: (عَفْرُ نَفْرٍ)، وَ(عَفْرِيَّةٌ نَفْرِيَّةٌ)، وَ(عَفْرِيَّتُ نَفْرِيَّتُ)، وَ(عَفْرِيَّةٌ نَفْرِيَّةٌ) (١).

(نَافِهٌ): يَرُدُّ هَذَا اللَّفْظُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ تَابِعًا لـ(تَافِهٍ)، وَإِشَارَةً لِلتَّغْوِيئِ إِلَى هَذَا الْإِتْبَاعِ قَلِيلَةً، فَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَأَبُو الطَّيِّبِ اللَّغْوِيُّ، وَابْنُ فَارِسٍ (٢)، وَأَحْجَمَ عَنْهُ كَثِيرُونَ (٣).

وَالْعَرَبُ تَقُولُ: "إِنَّهُ لَتَافِهٌ نَافِهٌ، لِشَيْءٍ إِذَا كَانَ قَلِيلًا حَقِيرًا" (٤)، وَيَرُدُّ التَّافِهُ: بِمَعْنَى الْقَلِيلِ، وَالْخَسِيسِ، وَالْحَقِيرِ، وَالْيَسِيرِ، وَرَجُلٍ تَافِهٍ الْعَقْلَ، أَيْ: قَلِيلَهُ، وَأَعْطَى رَجُلٌ أَعْرَابِيًّا، فَقَالَ: قَدْ أَتَفَهْتُ، أَيْ: أَقَلَّتْ (٥).

وَيَهْدِي النَّظْرَ فِي مَعْجَمَاتِ اللُّغَةِ إِلَى أَنَّ اللَّفْظَ التَّابِعَ مُسْتَعْمَلٌ فِي كَلَامِهِمْ، فَالنَّافِهُ مِنَ الْإِبِلِ وَالرَّجَالِ: الْكَالُ الْمُعْيِي، وَالْجَمْعُ: نَفَهٌ كَرُكْعٍ، وَمَعْنَى أَنْفَهَ نَاقَتَهُ: أَعْيَاهَا وَأَكَلَهَا، وَمَعْنَى أَنْفَهَ لَهُ مَالَهُ: أَقَلَّ مِنْهُ، وَمَعْنَى نَفَهَتْ نَفْسُهُ: ضَعَفَتْ وَسَقَطَتْ (٦).

(١) يَنْظُرُ: الْإِتْبَاعُ، ص ٩٨، وَالْأَمَالِيُّ، ص ٢١٨/٢، وَالْإِتْبَاعُ وَالْمُزَاوَجَةُ، ص ٤٩، وَالْمَخْصَصُ ٣٧/١٤، وَلِسَانُ الْعَرَبِ، ٢٢٧/٥، وَتَاجُ الْعُرُوسِ، ٢٤٢/٧ (عَفْرُ).

(٢) يَنْظُرُ: الْغَرِيبُ الْمَصْنُفُ، ٤٠٨/٢، وَالْإِتْبَاعُ، ص ٩٣، وَالْإِتْبَاعُ وَالْمُزَاوَجَةُ، ص ١٢٧.

(٣) يَنْظُرُ -مَثَلًا-: أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، ص ٦٣ (نَفَهٌ)، ٦٤٩ (نَفَهٌ)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ، ٤٨٠/١٣، ٤٨١ (نَفَهٌ)، ٥٤٩ (نَفَهٌ)، وَالْمُصْبِحُ الْمُنِيرُ، ص ١٠٤، ١٠٥ (نَفَهٌ)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ، ٢٣/١٩ (نَفَهٌ)، ١٠٦، ١٠٧ (نَفَهٌ).

(٤) الْإِتْبَاعُ، ص ٩٣.

(٥) يَنْظُرُ: أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، ص ٦٣ (نَفَهٌ)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ، ٤٨٠/١٣، ٤٨١ (نَفَهٌ)، وَالْمُصْبِحُ الْمُنِيرُ، ص ١٠٤، ١٠٥ (نَفَهٌ)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ، ٢٣/١٩ (نَفَهٌ).

(٦) يَنْظُرُ: أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، ص ٦٤٩ (نَفَهٌ)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ، ٥٤٩/١٣ (نَفَهٌ)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ، ١٠٦/١٩، ١٠٧ (نَفَهٌ).

ولعلَّ النَّافِهَ -بالنون- لا يخرج عن رأي من الرَّأيين الآتين:  
الأوَّل: أَنَّهُ جَارٍ عَلَى سَنَنِ الْعَرَبِ فِي ظَاهِرَةِ الْإِتْبَاعِ بِأَنْ أَخَذُوا اللَّفْظَ مِنَ  
الْمَتَّبِعِ وَغَيْرِ وَالتَّاءِ نَوْنًا، مِنْ غَيْرِ النَّظَرِ إِلَى (نَافِهٍ) الْمُسْتَعْمَلِ فِي كَلَامِهِمْ بِمَعْنَى  
يَقْتَرِبُ مِمَّا يَرِيدُونَ الدَّلَالََةَ عَلَيْهِ.

والآخِر: أَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الْمَتَّبِعِ، أَعْنِي مِنْ مَعْنَى الْقَلَّةِ الَّتِي يَدُلُّ  
عَلَيْهَا، فَهُوَ هُنَا يَحْمَلُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، فَيَكُونُ التَّعْبِيرُ بِ(تَافِهٍ نَافِهٍ) ذَا دَلَالَةٍ عَلَى  
مَعْنِيَيْنِ لَا تَتَنَاقَضُ بَيْنَهُمَا.

وَلَا بِأَسْ بِالتَّنْبِيهِ عَلَى أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ أبا الطَّيِّبِ اللُّغَوِيَّ كَانَ مُؤْمِنًا بِأَنَّ النَّافِهَ إِتْبَاعٌ لِلتَّافِهِ، إِذْ لَمْ يُوْرِدْهُ  
فِي بَابِ التَّوَكِيدِ.

والآخِر: أَنَّ عِبَارَةَ ابْنِ فَارِسٍ تُوْحِي بِشَيْءٍ مِنْ عَدَمِ التَّنَبُّتِ، فَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ  
عَنْ أَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "كَذَا قَالَهُ فِي الْإِتْبَاعِ. وَهُوَ يُمْكِنُ أَنْ  
يُقَالُ: اشْتِنَاقَهُ مِنْ (نَفِهَتْ نَفْسُهُ)، أَي: أَعْيَتْ وَكَلَّتْ"<sup>(١)</sup>. وَنَشِيرٌ إِلَى أَنْ تَصْحِيْفًا وَقَعَ  
فِي النُّسخَةِ مِنَ الْمَطْبُوعِ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا، إِذْ أُتْبِتَ فِيهَا التَّاءُ بَدَلَ النُّونِ أَي: (تَفِهَتْ  
نَفْسُهُ)، وَمِثْلُهُ وَقَعَ فِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ نَفْسَهَا، أَي: (تَفِهَتْ نَفْسِي)، وَالصُّوَابُ:  
(نَفِهَتْ نَفْسِي).

(نَائِعٌ): يَرُدُّ هَذَا اللَّفْظَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ تَابِعًا لـ(جَائِعٍ)، وَقَدْ نَصَّ اللُّغَوِيُّونَ عَلَى  
ذَلِكَ، فـ(جَائِعٌ نَائِعٌ) إِتْبَاعٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) الْإِتْبَاعُ وَالْمَزَاوِجَةُ، ص ١٢٧.

(٢) يَنْظُرُ: الْغَرِيبُ الْمُنْصَفُ، ٢/٢٠٨، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ دَرِيدٍ، (ت ٣٢١هـ)،  
الاشْتِنَاقُ، تَحْقِيقُ: عَبْدِ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُونَ، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، ط ٣، مِصْرَ، ص ٤٣٠، وَجُمْهُرَةُ اللُّغَةِ، ١/٩٥٥  
(نوع)، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ، ص ٤٧، وَالزَّاهِرُ، ٢/٥٢، وَالْإِتْبَاعُ، ص ٩٣، وَالْإِتْبَاعُ وَالْمَزَاوِجَةُ، ص ٩٧،  
وَالصَّاحِحُ ١/١٢٩٤ (نوع)، وَفَقْهُ اللُّغَةِ وَسِرِّ الْعَرَبِيَّةِ، ص ٤١٥، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، ص ٦٥٨ (جوع)،  
وَلِسَانُ الْعَرَبِ، ٨/٦٢ (جوع)، ٣٦٤، ٣٦٥ (نوع)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ، ١١/٨١ (جوع)، ٤٩٣ (نوع).

لكنَّ القول بالإتباع هنا غير مطَّرد عندهم، ويمكن القول إنَّ فيه ثلاثة آراء:  
الأوَّل: أنَّ النَّاعِ إِتِّبَاعٌ لِلجَائِعِ، وهو بمعناه، وقد تقدَّمت الإشارة إلى ذلك  
قبل سطر.

والثَّاني: أنَّ النَّاعِ بمعنى العطشان، وحجَّتْهم في ذلك "قولهم في الدُّعاء  
على الإنسان: جُوعًا ونُوعًا، والفعل كالفعل، ولو كان الجُوع نُوعًا لم يحسن  
تكريره"<sup>(١)</sup>.

والثَّالث: أنَّ النَّاعِ بمعنى المتمايل، وحجَّتْهم في ذلك أنَّ "النُّوع: التَّمَايل،  
يقال: نَاعَ الغصنُ نُوعًا، وذلك إذا حَرَّكَتْهُ الرِّياحُ فَتَحَرَّكَ وَتَمَايَلَ"<sup>(٢)</sup>، وعليه فإنَّ  
النَّاعِ على هذا الرَّأْيِ هو المتمايل جوعًا.

والرَّاجح عندي أنَّ النَّاعِ ليس إِتِّبَاعًا لِلجَائِعِ؛ لوروده في كلام العرب بمعنى  
العطش؛ ولا استعماله منفردًا في غير موضع من كلامهم وشواهدهم؛ كقول دريد بن  
الصَّمَّة:

خَيْلانٍ مِنْ قَوْمِي وَمِنْ أَعْدائِهِمْ خَفَضُوا أَسِنَّاتَهُمْ وَكُلُّ نَاعِي

أي: عطشان إلى دم عدوِّه<sup>(٣)</sup>، و(ناعي) كانت بالأصل (ناعع)، وقد أصاب  
اللَّفْظُ قلبَ مكاني، أي: إنَّه أول الأمر على ألسنتهم (ناعع) بزنة (فاعل)، ثُمَّ خَفَّفت  
العرب الهمزة، فصار اللَّفْظُ (ناعع)، ثُمَّ وَقَعَ القلبُ المكاني بأنَّ تحولت الياء إلى  
موضع العين، والعين إلى موضع الياء، فصار اللَّفْظُ (ناعي) بزنة (فاعل).

فدلالة هذا اللَّفْظِ على معنى في نفسه، ودورانه به في اللُّغة بعيدًا عن (الجائع)

(١) لسان العرب، ٣٦٤/٨ (نوع)، وينظر: تاج العروس، ٤٩٤/١١ (نوع).

(٢) تاج العروس، ٤٩٣/١١ (نوع)، وينظر: جمهرة اللُّغة، ١٢٥٣/٣ (باب جمهرة من الإِتِّبَاع).

(٣) ينظر: لسان العرب، ٣٦٥/٨ (نوع)، وتاج العروس ٤٩٤/١١ (نوع).

يخرجه من باب الإتياع ، "فلا يجوز على هذا أن يسمّى (نائعاً) تابعاً؛ لقول الشاعر:

لَعَمْرُ بني شهابٍ ما أقاموا      صُدورَ الخيلِ والأسلِ النِّياعا (١)

يلحظ أنّ (النَّاعِ) في البيتين استعمل على سبيل المجاز؛ لأنَّ العطش يكون في الأصل إلى الماء لا الدَّماء، وعلى الحقيقة قول الشاعر:

إذا اشتدَّ نُوعي بالفلاة ذَكَرْتُها      فقامَ مقامَ الرِّيِّ عندي ادِّكارُها (٢)

ولا يخفى أنّ معنى (نوعي) هنا: عطشي إلى الماء .

ولعلَّ تمسُّك مَنْ ذهب إلى أنّ النَّاعِ من الإتياع يركن إلى أنّهم لم يجدوا هذا اللفظ مستعملاً في المثال المعروف عندهم حتّى صرّحوا بقولهم: "ولا نعلمهم يقولون: رجلٌ نائعٌ مُفرداً" (٣)، لكنَّ وروده في الأبيات المتقدّمة بمعنى العطش على الحقيقة والمجاز، يقوّي الرّأي الذّاهب إلى استعماله منفرداً بمعنى العطش .

وخلاصة القول أنّ (جائع نائع) -والله أعلم- ليس من باب الإتياع؛ لأنَّ اللفظ الثّاني له معنى، وهو العطش، وقد استعمل في كلام العرب وحده بعيداً عن (جائع).

وأما النوع في قولهم: (رماه الله بالجوع والنوع) فهو خارج من هذا الباب أيضاً؛ لأنَّ المرين: أحدهما: أنّ "الإتياع لا يكون بحرف العطف، والآخر: أنّ له معنى في نفسه يُنطقُ به مفرداً غير تابع" (٤) .

(١) الغرّة في شرح اللّمع، ٩٧٣/٢ .

(٢) ينظر: لسان العرب، ٣٦٥/٨ (نوع)، وتاج العروس، ٤٩٣/١١ (نوع).

(٣) الإتياع والمزاوجة، ص ٩٣ .

(٤) تاج العروس، ٤٩٤/١١ (نوع).

ولعلّ استعمال العرب لـ(رماه الله بالجوع والنوع) تالٍ لاستعمالهم (جائع نائع)؛ لأننا نلمح شيئاً من التطوّر في معنى (النوع) في عبارتهم؛ لخروجها إلى معنى الدعاء بالإبعاد لمن توجّه إليه، فصارت تكاد تماثل أخواتها عندهم في الدعاء بالإبعاد، فقد ذكر أبو زيد الأنصاري أنّ "جوعاً له ونوعاً، وجوساً وجوداً، ونُكراً وجُحداً؛ كلّ هذا معناه بعداً له"<sup>(١)</sup>.

---

(١) الغريب المصنّف، ٤٠٨/٢.

## نتائج البحث:

أوصل البحث في الألفاظ التابعة إلى مجموعة من النتائج، أوردتها في ما يأتي:

- يُرَجَّح أن تكون أول صور الإتياع في كلام العرب هو ما كان واقعاً بتغيير حرف واحد في اللفظ التابع، وهو ما أشار إليه ابن قتيبة من أنهم عدلوا عن التوكيد اللفظي إلى الإتياع اللفظي، فعدلوا عن (عَطْشَانُ عَطْشَانُ) إلى (عَطْشَانُ نَطْشَانُ)؛ كراهة تكرار اللفظ نفسه...، ثم تكاثرت صور الإتياع، فسُجِّلت أمثلة له في ما وقع بتغيير أكثر من حرف.

- هناك ألفاظ تابعة جاءت في كلام العرب، ويصدق الحكم عليها أنها تابعة مطلقاً؛ لأنها لا يُنطَقُ بها منفردة؛ فلا حياة لها في الاستعمال بعيداً عن المتبوع؛ لذلك نرى أماكنها في معجمات الألفاظ الكبيرة شَغَرَتْ. ويُشَبَّه هذا النوع من الألفاظ التابعة بالعربات التي يجرها حصان، أو سيارة، أو قطار، وهذه الثلاثة تُشَبَّه بالألفاظ المتبوعة. وقد وقف البحث على طائفة منها، وهي: (بَسْنُ) التابعة لـ(حَسْنُ)، و(لِيطَانُ) التابعة لـ(شِيطَانُ)، و(نَطْشَانُ) التابعة لـ(عَطْشَانُ).

- هناك ألفاظ تابعة جاءت في كلام العرب، ولا يصدق الحكم عليها أنها تابعة عند جميع اللغويين؛ لأنها يُنطَقُ بها منفردة. والذي يفهم من كلام بعض اللغويين -كأبي عبيد وابن قتيبة- أنهم قيّدوا اللفظ التابع بأنه لا يُفرد. وقد وقف البحث على طائفة من أمثله، كما في: (نَائِعُ) التابع لـ(جَائِعُ)، و(ضَبُّ) التابع لـ(حَبُّ)، فهذه الألفاظ جاءت على نسق الإتياع وطريقته، لكنها عند البحث تطالعك على أنها مستقلة ومتحررة من التبعية لغيرها ممّا دخل في ضمن باب المتبوع. ولا يُشَبَّه هذا النوع من الألفاظ التابعة بالعربات التي يجرها حصان، أو سيارة، أو قطار.

- ربّما يكون اللّغوي الذي قال بإتباع لفظ معين ذا دراية بأنّه مستعمل مفرداً في كلام العرب، لكنّه قال بإتباعه؛ انسياقاً وراء الهيئة العامة التي ورد فيها اللفظ ردفاً لسابقه، وعلى هذا يكون مصطلح الإِتباع عند هؤلاء أوسع من أن يُحدّد بشرط غياب المعنى في اللفظ التّابع أو عدم استعماله منفرداً في غير موضع الإِتباع، ومن الأمثلة على ذلك: (رجل خائب لائب)، إذ نصّ ابن فارس نفسه على ورود (لائب) منفرداً في كلام العرب، وعلى الرّغم من ذلك أوردّه في كتابه.

- إنّ حيرة بعض العلماء وتردّدهم في القطع بكون اللفظ من الإِتباع أو ليس منه كما رأيناه مع ابن فارس في (خبِيث نبيث) -مثلاً- تدعو إلى القول بأنّ اللّغويين لم يصلوا إلى نتائج حاسمة بصدد اللفظ التّابع، فكأنّه يراودهم في ذلك سؤالان: أحدهما: هل كان التّابع مشتقاً من المتبوع ارتجالاً -على ما وصفه ابن قتيبة- بتغيير حرف واحد من حروف التّابع؟ وهذا يكون من العربيّ سريعاً؛ لأنّه لا يتطلّب منه سوى اختيار الحرف المغاير.

والآخر: هل كان التّابع مجتلباً على غير الطّريقة التي وصفها ابن قتيبة؟ وذلك بأنّ أعمل العربيّ فكره قليلاً، ففتش عن لفظ يتّسق مع (خبِيث) حروفاً وحركات إلا في حرف واحد، فوجد أنّ (نبيث) يند (خبِيث)، ويضفي عليه معنى مضافاً، لا يتقاطع مع ما هو بصدد إيصاله إلى المخاطب، بل يقويه ويلبسه التّأكيد والمبالغة.

- ربّما شابه بعض أمثلة الإِتباع المشترك اللفظي في إمكانية دلالاته على أكثر من معنى، فيكون السّياق محدّداً للمعنى المراد كما في المعاني التي يمكن أن يدلّ عليها قولهم: (ساغب لاغب)؛ لأنّ العربيّ حين يريد التّعبير عن معنى الجوع وحده، أو الجوع مع الإعياء، أو الإعياء وحده، يستعمل مع ذلك كلّ (السّاغب

اللَّغِبِ)، فصار هذا التعبير أشبه ما يكون بالمشترك اللفظي، وأما هيمنة المعنى الدقيق فمتروكة إلى السياق الذي يرد فيه. وقل مثل ذلك عن وصفهم الرجل بـ(الخبَّ الضَّبِّ)، فإذا كان إيراد اللفظين في مقام الإمساك ركن المخاطب إلى معنى البخل، وإذا كان إيرادهما في مقام التلُّون كتلُّون الضَّبِّ ركن إلى معنى الخداع، وإذا كان إيرادهما في مقام الإفساد ركن إلى ما يدلُّ عليه، فالعربي بما خبره من السياقات التي يجيء فيها (الخبَّ الضَّبِّ) لا يجد صعوبة في تحديد مراد المتكلم.

- ثمة طريقة أخرى تغاير ما ذكره ابن قتيبة تفسر كيفية تكوُّن اللفظ التابع، ومن أمثلتها ما أورده أبو عليّ القالي من رأي يذهب فيه إلى أن لفظ (بَسَنَ) الأصل في (بَسَّ) مصدر (بَسَّ السَّوِيقَ): لَتَهُ بَسْمَنٍ أو زيت؛ لِيَكْمَلَ طَبِيئُهُ، فالمصدر (بَسَّ) حُذفت منه إحدى سينيهِ، ثم أُضيفت النون في الآخر؛ لتوافق النون في آخر (حَسَنَ). وكنا قد أشرنا إلى أننا نذهب في هذا اللفظ مذهب سائر الألفاظ التي جاءت على هذه الشاكلة، وأنه يخضع لما خضع إليه غيره من الألفاظ التابعة من تغيير الحرف الأوّل منها.

وأما إذا صحَّ رأي أبي عليّ القالي فهذا يعني أنه يشير إلى طريقة أخرى لتكوُّن اللفظ التابع ربّما لم يظن إليها كثير من اللغويين؛ لأنها من فعل ثانٍ ذي معنى آخر توافَق مع المتبوع بحرف.

- يهدي البحث في بعض الألفاظ التابعة إلى أنها شرعت ترفد اللغة بألفاظ جديدة، واقتراح أن نسمي مثل هذا النوع بالتابع الخلاق، أو المُنتَج؛ لقدرته على الخلق، وقد تبين في (حسن بسن) أن العرب استعملت (أفعل) من (بسن)، ولم يرد أنهم استعملوا (فعل) منه، أي إن (أفعل) من (بسن) لم يسبق بـ(فعل)

المنفردة ، فرجحنا أن يكون (أفعل) من ذلك مستفاد من لحوق (بسن) بـ(حسن) ، فكان اشتقاق (أفعل) من (بسن) التابعة لا غير .

- نبه البحث على أن العربي جنح في ظاهرة الإتياع إلى البعد عن تشابه الصوتين في آخر المتبوع وأول التابع ، فلم يقل مثلاً: (حسن مسن) ، أي بميم في أول التابع ، وقد مر ذلك في موضعه عند الحديث على (حسن بسن) .

- رجح البحث أن لفظ (ليطان) التابع لـ(شيطان) مأخوذ من (ليط) الدال على اللصوق ، وليس من لغة السريان ، أي إن اللفظ عربي لا سرياني ، يعضد ذلك أنه لو كان معرباً لاستعمل في غير الإتياع كسائر الألفاظ المعربة .

- ربما وافق أن اللفظ التابع كان مستعملاً عند العرب بمعانٍ أخرى ، - وهذه الموافقة لا تقع إلا قليلاً في كلامهم - وعليه فإن القائلين بوقوع الإتياع في (رطب صقر مقر) يرون أن اللفظ التابع اجتلبته العرب من أجل المتبوع ، فجاء على حركات (صقر) وحروفه - سوى الصاد - بالنظر إلى المتبوع وحده ، لا النظر إلى (مقر) الوارد في كلامهم بمعنى المرّ والحامض وغيرهما .

- هناك أمثلة انفرد بذكرها بعض اللغويين كقول العرب: (رجل خائب لايب) الذي أورده ابن فارس إذ لم أجده عند غيره من اللغويين الذين اطلعت على كتبهم ، وهذا يؤكد أهمية الاطلاع على جميع ما صنّف في هذا الموضوع ، إذ لا يغني كتاب عن كتاب أحياناً .

- نبه البحث على وقوع تحريف في أحد أمثلة الإتياع التي جاءت في كتاب (فقه اللغة وسرّ العربية) ، فقد تبين لنا أن (صَبَّ ضَبُّ) إنما هو (خَبُّ ضَبُّ) .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. أدب الكاتب: لعبدالله بن مسلم المعروف بابن قتيبة، المتوفى سنة ٢٧٦ للهجرة، تحقيق: محمد طعمة الحلبي، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٠م.
٣. الأمالي: لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، المتوفى سنة ٣٥٦ للهجرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.
٤. الإتياع: لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي، المتوفى سنة ٣٥١ للهجرة، تحقيق: عز الدين التتوخي، دمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
٥. الإتياع والمزاوجة: لأبي الحسين أحمد بن فارس، المتوفى سنة ٣٩٥ للهجرة، تحقيق: محمد أديب عبدالواحد جمران، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٥م.
٦. أساس البلاغة: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨ للهجرة، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٦، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٧. الاشتقاق: لأبي بكر محمد بن الحسن المعروف بابن دريد، المتوفى سنة ٣٢١ للهجرة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، مصر.
٨. إصلاح المنطق: لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت، المتوفى سنة ٢٤٤هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر.
٩. البئر: لأبي عبدالله محمد بن زياد الأعرابي، المتوفى سنة ٢٣١ للهجرة، تحقيق: رمضان عبدالنواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.

١٠. تأويل مشكل القرآن: لعبدالله بن مسلم المعروف بابن قتيبة، المتوفى سنة ٢٧٦ للهجرة، تحقيق: أحمد صقر، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
١١. تاج العروس من جواهر القاموس: لأبي فيض محب الدّين محمّد بن مرتضى الحسينيّ الزّبيديّ، المتوفى سنة ١٢٠٥هـ، تحقيق: عليّ شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
١٢. تفسير غريب القرآن: لعبدالله بن مسلم المعروف بابن قتيبة، المتوفى سنة ٢٧٦ للهجرة، تحقيق أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي بمصر، ١٩٥٨م.
١٣. جمهرة اللّغة: لابن دريد، دار صادر، مصوّرّة عن طبعة حيدر آباد، ١٣٥١هـ.
١٤. الجيم: لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشّيبانيّ، المتوفى سنة ٢١٣ للهجرة، تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
١٥. الدّراسات الصّوتيّة عند علماء التّجويد: لغانم قدّوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٦. الدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث: لمحمّد حسين آل ياسين، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠م.
١٧. الزّاهر في معاني كلمات النّاس: لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ، المتوفى سنة ٣٢٨ للهجرة، تحقيق: حاتم صالح الضّامن، دار الرّشيد للنّشر، ١٩٧٩.
١٨. سرّ صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جنّي، المتوفى سنة ٣٩٢ للهجرة، تحقيق: حسن هندأوي، دمشق، ١٩٨٥م.

١٩. **الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها:** لأبي الحسين أحمد بن فارس، المتوفى سنة ٣٩٥ للهجرة، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٤م.
٢٠. **الصّاح تاج اللّغة وصاح العربيّة:** لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، المتوفى في حدود سنة ٤٠٠ للهجرة، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الرّابعة، دار العلم للملايين، القاهرة ١٩٩٠م.
٢١. **العين:** للخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفى سنة ١٧٥ للهجرة، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، دار الرّشيد للنّشر، العراق، ١٩٨٠-١٩٨٥م.
٢٢. **الغرّة في شرح اللّمع:** لأبي محمّد سعيد بن المبارك المعروف بابن الدّهان، المتوفى سنة ٥٦٩ للهجرة، تحقيق: فريد عبدالعزيز الزّامل، الطبعة الأولى، دار التّدريّة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
٢٣. **غريب الحديث:** لأبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة ٢٢٤ للهجرة، حيدر آباد، الهند، ١٩٦٤-١٩٦٧م.
٢٤. **الغريب المصنّف:** لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، الطبعة الأولى، دار الفيحاء، دمشق-بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٢٥. **الفاخر:** لأبي طالب المفضّل بن سلّمة بن عاصم، المتوفى سنة ٢٩١ للهجرة، تحقيق: عبدالعليم الطّحاوي، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
٢٦. **الفرق بين الحروف الخمسة:** لأبي محمّد عبدالله بن محمّد المعروف بابن السّيد البطلنّوسي، المتوفى سنة ٥٢١ للهجرة، تحقيق: عليّ زوين،

- مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٥ م.
٢٧. **فصول في فقه العربيّة:** لرمضان عبدالتوّاب، الطّبعة الثّالثة، القاهرة، ١٩٨٧ م.
٢٨. **الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ:** لأبي العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان المرّي، المتوفّى سنة ٤٤٩ للهجرة، تحقيق: محمود حسن زناتي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٣٨ م.
٢٩. **فقه اللّغة وسرّ العربيّة:** لأبي منصور الثّعالبي، المتوفّى سنة ٤٢٩ للهجرة، تحقيق: حمدو طمّاس، الطّبعة الثّانية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧ م.
٣٠. **الكتاب:** لأبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسبيويه، المتوفّى سنة ١٨٠هـ، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، الطّبعة الثّالثة، عالم الكتب، ١٩٨٣.
٣١. **الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل:** لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشرّي، المتوفّى سنة ٥٣٨ للهجرة، ضبطه يوسف الحمّادي، دار مصر للطّباعة.
٣٢. **لسان العرب:** لأبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور، المتوفّى سنة ٧١١هـ، دار صادر، بيروت.
٣٣. **مجالس ثعلب:** لأبي العبّاس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، المتوفّى سنة ٢٩١هـ، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، الطّبعة السّادسة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٦ م.
٣٤. **المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث:** لأبي موسى محمّد بن أبي بكر المدني، المتوفّى سنة ٥٨١هـ، تحقيق: عبدالكريم العزباوي،

- الطبعة الأولى، دار المدني، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٣٥. **المخصّص:** لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأندلسيّ المعروف بابن سيده، المتوفّى سنة ٤٥٨ للهجرة، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.
٣٦. **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ:** لرمضان عبدالنوّاب، الطبعة الثّانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٣٧. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** لجلال الدّين السيوطي، المتوفّى سنة ٩١١ للهجرة، تحقيق: محمّد جاد المولى، ومحمّد أبي الفضل إبراهيم، وعليّ محمّد البجاوي، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٨٦م.
٣٨. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي:** لأحمد بن محمّد بن علي الفيوميّ، المتوفّى سنة ٧٧٠ للهجرة، المؤسّسة العربيّة الحديثّة، القاهرة.
٣٩. **المفردات في غريب القرآن:** لأبي القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالرّاغب الأصفهانيّ، المتوفّى سنة ٥٠٢ للهجرة، ضبطه هيثم طعيمي، الطبعة الأولى، دار إحياء التّراث العربي، بيروت- لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
٤٠. **مقاييس اللغة:** لأبي الحسين أحمد بن فارس، المتوفّى سنة ٣٩٥ للهجرة، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٤١. **النهاية في غريب الحديث والأثر:** لأبي السّعادات المبارك بن محمّد المعروف بمجد الدّين بن الأثير، المتوفّى سنة ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر الزّاوي، ومحمود محمّد الطّناحي، المكتبة العلميّة، بيروت.

34. Al-madīnī Abū mūsā Mḥammad ibn Abī bakr , Die 581 hijrī, al-majmū' al-mughīth fī gharīb bay al-qurān wa al-ḥadīth, (in Arabic) ed: 'bdū al-karīm al-'azbāwī, (Dār al-madanī 1986) 1<sup>st</sup>
35. Ibn sīda Abū al-ḥasan 'alī ibn esmā'īl al-andlusī, Die 458 hijrī, Al-mukhaṣ , (in Arabic), (Beirut: Dār al-kutub al-ilmia).
36. RamAdan 'bdū al-twāb, al-madkhal ilā 'ilm al-lugha (Al-qāhira: maktabat al-khānjī 1985) 2<sup>st</sup>
37. Al-siyotī jalāl al-dīn, Die 911 hijrī, al-muzhir, (in Arabic) ed: Mḥammad Abū al-fadhli ibrahīm wa 'alī Mḥammad al-bajjāwī, (Beirut: al-mktaba al-'aṣriya 1986)
38. Al-fayyūmī Aḥmad ibn Mḥammad ibn 'alī , Die 770 hijrī, al-muṣbāḥ al-munīr, (in Arabic), (Al-qāhira: al-muassasa al-'arabiya al-ḥadītha).
39. Al-rāghib al-aṣfahānī, Abū al-qāsim Al-ḥusayn ibn Mḥammad. Die 502 hijrī. Al-mufrad fiqāt fī gharīb al-lugha,. (in Arabic) ed: haytham ṭu'aymī, (Beirut, Dār iḥyā al-turāth al-'arabī 2008) 1<sup>st</sup>.
40. Ibn fāris, Abū al-ḥusayn, Aḥmad. Die 395 hijrī. maqetīs al-lugha. (in Arabic) ed: Muḥammad 'bdu al-salām hārūn, (Dār al-fīkir, 1979).
41. Ibn al-athīr Abū al-sa'ādāt al-mubārak ibn Mḥammad Die 606 hijrī. Al-nihāya fī gharīb al-ḥadīth. (in Arabic) ed: ṭāhir al-zāwī wa Mḥmūd Mḥammad al-ṭanāḥī, (Beirut: Dār al-kutub al-ilmia).

23. Abū 'ubayd, al- qāsim ibn sallām, Die 224 hijrī. Ghrīb Alḥadīth- (in Arabic) ed: (Al-hind, ḥaydar aābād 1967.1964-)
24. Abū 'ubayd, al- qāsim ibn sallām, Die 224 hijrī. Alghrīb Almuṣannaf - (in Arabic) ed: ṣafwān 'adnān dāoūdī, (Beirut -Dimashq, Dār al-fayḥāa 2005), 1<sup>st</sup>
25. Al-mufaḍḍal, Abū ṭālib ibn salama ibn 'āsim. , Die 291 hijrī. Al-fākhir. (in Arabic) ed: 'bdu al-līm al- ṭaḥāwī, (Beirut -Dimashq, Dār iḥyāa al-kutub al-ilmia, līsā al-bābī al-ḥalabī 1960), 1<sup>st</sup>
26. Abū Mḥammad 'bdū allāh ibn Mḥammad ibn al-sīd al-baṭlayūsī, Die 521 hijrī. Al-farq bayna al-ḥurūt al-khamsa. (in Arabic) ed: 'le zwayn, (Baghdād - maṭb'at al-'ānī, 1985).
27. RamAdan 'bdū al-twāb, fuṣūl fī fqh al-'arabiya. (in Arabic) ed: 'bdu al-līm al- ṭaḥāwī, (Al-qāhira 1987), 3<sup>st</sup>
28. Abū al-'alāa Aḥmad ibn Abū allāh ibn sulaymān al-ma'arrī, Die 449 hijrī, al-fuṣūl wa al-ghāyāt fī tamīdj al-rab wa al-mawā'idh. (in Arabic) ed: maḥmūd ḥasan zanātī, (Beirut, Dār al-aāfāq al-jadīda, 1938)
29. Abū maṣūr al-tha'ālibī, Die 429 hijrī, fiqh al-lugha wa sir al-'arabiya, (in Arabic) ed: ḥamdū ṭamās zanātī, (Beirut, Dār al-ma'rifa, 2007), 2<sup>st</sup>
30. Abū bishr 'amr ibn 'uthmān sībawayh, Die 180 hijrī, al-kitāb, (in Arabic) ed: 'bdū al-salām Mḥammad hārūn, ('ālam al-kutub 1983), 3<sup>st</sup>
31. Al-zamakhsharī Abū Al-qāsim jār allāh Mḥmūd ibn 'amr, Die 538 hijrī, Al-kshāf, (in Arabic) ed: yūsuf Al-ḥummādī, (Dār miṣr)
32. Ibn manzūr Abū Al-faḍl jamāl al-dīn Mḥammad ibn makram, Die 711 hijrī, lisān al-'arab, (in Arabic) (Beirut, Dār ṣādir)
33. Tha'lab Abū al-'abbās Aḥmad ibn yaḥyā, Die 291 hijrī, majālis Tha'lab, (in Arabic) ed: 'bdū al-salām Mḥammad hārūn, (Al-qāhira, Dār al-ma'ārif 2006) 6<sup>st</sup>

12. Ibn qutayba, 'bdu allāh ibn muslim. Die 276 hijrī. Tafsīr Ghrīb al-quraān. (in Arabic) ed: Aḥmad ṣaqr , (Misr , līsā al-bābī al-ḥalabī, , 1958).
13. Ibn durayd, Abū bakir Muḥammad ibn al-ḥasan. Die 321 hijrī. Jamharat al-lugha. (in Arabic) (copy from Haydar aābād, al-dakan: Dār al-fīkir, 2005).
14. Al-shaybānī, Abū 'amr ibn mirār. Die 213 hijrī. Al-jīm. (in Arabic) ed: Ibrāhīm al-abyārī, (Al-qāhira: al-maṭāb' al-amīria, 1974).
15. Al-ḥamad ghānim qaddūrī, al-dirāsāt al-ṣawtiya 'inda al-'arab. (in Arabic) (Baghdād: maṭba'at al-khulūd, 1986).
16. Aāl yāsīn Muḥammad ḥusayn, al-dirāsāt al-lughawiya 'inda al-'arab, (in Arabic) (Beirut: Dār maṭba'at al-ḥayāt, 1980).
17. Al-anbārī, Abū bakr Muḥammad ibn al-qāsim,. Die 328 hijrī. Al-zāhir fī ma'ānī kalimāt al-nās. (in Arabic) ed: ḥātam ṣāliḥ al- ḍāmin, (Beirut: Dār al-rashīd, 1979).
18. Ibn jinnī, Abū al-faṭḥ 'uthmān, Die 392 hijrī, Sir ṣinā'at al-i'rāb. (in Arabic) ed: ḥsan hindāwī, (Dimashq, 1985).
19. Ibn fāris, Abū al-ḥusayn Aḥmad. Die 395 hijrī. Al-ṣāhibī fī fiqh al-lugha wa sunan al-'arab fī kalāmihā. (in Arabic) ed: Muṣṭafā al-shuwaymī, (Beirut, 1964).
20. Al-jawharī, Ismā'īl ibn ḥammād, Die 400 hijrī. Al-ṣiḥāḥ. (in Arabic) ed: Aḥmad Abū al-ghafū, (Al-qāhira: Dār al- 'ilim llmalāyīn, 1990), 4<sup>st</sup> .
21. Al-farāhīdī, al-khlīl ibn Aḥmad, Die 175 hijrī. Al-'ayn. (in Arabic) ed: Mahdī al-makhzūmī wa Ibrāhīm al-sāmarrāeī, (Al-iraq: Dār al-rashīd, - (1980 - 1985).
22. Ibn al-dahhān, Abū Mḥammad saeīd ibn al-mubāarak, , Die 569 hijrī. Al-ghurra fī shariḥ al-luma'. (in Arabic) ed: Farīd al-'bdū al-azīz al-zāmil, (Dār al-tadmuriya, 2011), 1<sup>st</sup>.

## Sources and references

1. The Holy Quran
2. Ibn qutayba, 'bdu allāh ibn muslim. Die 276 hijrī. Adab al-qatib. (in Arabic) ed: Muḥammad ṭuama al-ḥalabī, (Beirut: Dār al-ma'rifā, 2001), 1<sup>st</sup>.
3. Abū 'alī Ismā'īl ibn al- qāsīm al-qālī. Die 356 hijrī. al-amālī. (in Arabic). (Misr, 1975).
4. Abū al-ṭaib, 'bdu al-wāḥid ibn 'alī al-lughwī. Die 351 hijrī. Al-itbā'. (in Arabic) ed: Eiz al-dīn al-tanūkhī, (Dimashq, 1961).
5. Ibn fāris, Abū al-ḥusayn, Aḥmad. Die 395 hijrī. Al-atbā' wa al-muzāwaja. (in Arabic) ed: Muḥammad 'bdu al-wāḥid jamrān, (Dimashq, 1995).
6. Al-zamakhsharī, Abū al-qāsīm Maḥmūd ibn 'umar. Die 538 hijrī. Asās al-blāgha. (in Arabic), (Dār al-fīkir, 2006), 1<sup>st</sup>.
7. Ibn durayd, Abū bakir Muḥammad ibn al-hasan. Die 321 hijrī. Al-ishtiqāq. (in Arabic) ed: Muḥammad 'bdu al-salām hārūn, (Misr: maktabat al-khānjī), 3<sup>st</sup>.
8. Ibn al-sikkīt, Abū yūsuf ya'qūb ibn ishāq. Die 244 hijrī. Iṣlāḥ al-manṭiq. (in Arabic) ed:Aḥmad shākīr wa 'bdu al-salām Muḥammad hārūn, (Misr: Dār al-ma'ārif), 4<sup>st</sup>.
9. Ibn Al-a'rābī, 'bdu allāh Muḥammad ibn zyād. Die 231 hijrī. Al-bair. (in Arabic) ed: RamAḍān 'bdu al-twāb, (Beirut: Dār al-nahdha al- 'arabia, 1982).
10. Ibn qutayba, 'bdu allāh ibn muslim. Die 276 hijrī. Tawīl mushkil al-quraān. (in Arabic) ed: Aḥmad ṣaqr, (Beirut: Dār al-kutub al-ilmia, 1981), 3<sup>st</sup>.
11. Al-zabīdī, Abū fayḍ muḥib al-dīn Muḥammad ibn murtaḍā al-ḥusaynī. Die 1205 hijrī. Tāj al-'arūs min jawāhir al-qāmūs. (in Arabic) ed: 'alī shīrī, (Beirut: Dār al-fīkir, 1994).